الأمم المتحدة
A/79/363
الجمعية العامة
Distr.: General
20 September 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 50 من جدول الأعمال

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير السادس والخمسين للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الذي يقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة 76/78.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

24-17178 (A) 081024 211024

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة لتنفيذ ولايتها، ويوثق الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تموز/يوليه 2024. ولم تتمكن اللجنة الخاصة من القيام بزيارات إلى الأراضي المحتلة، ولكنها أجرت مشاوراتها السنوية في جنيف وقامت بزيارة إلى عمان، والتقت بمسؤولين حكوميين ومنظمات وآليات الأمم المتحدة وممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلي الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان والأسر الفلسطينية.

ويثير التقرير شواغل خطيرة بشأن وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التجويع كسلاح حرب، وإمكانية حدوث إبادة جماعية في غزة، ونظام فصل عنصري في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويوثّق التقرير تأثير تصعيد الصراع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على حقوق الفلسطينيين في الغذاء؛ وفي بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وفي السلامة البدنية للأشخاص وحريتهم وأمنهم؛ وكذلك الآثار غير المتناسبة على حقوق المرأة والطفل والأجيال القادمة بصفة أعم. ويسلِّط التقرير الضوء أيضا على الهجمات المتواصلة ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ويشير إلى التطورات في الجولان السوري المحتل. ويقدِّم التقرير توصيات إلى الجمعية العامة والدول الأعضاء؛ وإلى دولة إسرائيل؛ وإلى الشركات التي لديها أعمال مع إسرائيل، والتي تسهم بأي شكل من الأشكال في الحفاظ على الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأراضي المحتلة.

أولا - مقدمة

1 - أنشأت الجمعية العامة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في عام 1968 بموجب قرارها 2443 (د-23). وتتألف اللجنة الخاصة من ثلاث دول أعضاء هي: ماليزيا، ويمثلها الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، أحمد فيصل محمد؛ والسنغال، ويمثلها الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، شيخ نيانغ؛ وسري لانكا، ويمثلها الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، موهان بيريس، الذي يتولى الرئاسة. وتقدم اللجنة الخاصة تقاريرها إلى الأمين العام. وتُستعرض تقاريرها في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة.

ثانيا - الولاية

2 - ريثما يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، فإن اللجنة الخاصة مكلفة بموجب القرار 2443 (د-23) (1968) والقرارات اللاحقة بالتحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وتعتبر الأراضي المحتلة هي الأراضي التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، أي الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتألف من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة، والجولان السوري المحتل. واللجنة الخاصة ليست مكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولون آخرون في الأراضي المحتلة. ويُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 76/78، ويشمل الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024.

ثالثا - أنشطة اللجنة الخاصة

3 - كان الطلب الرسمي السابق من اللجنة الخاصة لتعاون إسرائيل مع ولايتها وتيسير وصولها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والجولان السوري المحتل في رسالة مؤرخة 4 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وقبل البعثة الميدانية السنوية للجنة الخاصة، طلبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان كذلك عقد اجتماع للجنة الخاصة مع الممثلة الدائمة لإسرائيل خلال مشاورات اللجنة الخاصة في جنيف. ولم ترد حكومة إسرائيل على هذه الطلبات. ومنذ إنشاء اللجنة الخاصة في عام 1968، لم تسمح لها إسرائيل بالوصول إلى الأراضي المحتلة.

4 - وفي غياب إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة، قامت اللجنة الخاصة بزيارة ميدانية إلى عَمّان في الفترة من 21 إلى 24 حزيران/يونيه 2024، زارت خلالها مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين والتقت بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، وبمنظمات الأمم المتحدة، وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والأسر الفلسطينية. وقبل ذلك، سافرت اللجنة الخاصة إلى جنيف لإجراء مشاوراتها السنوية وحضور الدورة العادية السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان. والتقت اللجنة الخاصة هناك بمسؤولين حكوميين، ومنظمات الأمم المتحدة، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وأعضاء اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، وبممثلي منظمات المجتمع المدني في جنيف. وأجرت اللجنة الخاصة بعد ذلك

مشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي 17 تموز/يوليه، قدم رئيس اللجنة الخاصة إحاطة إلى مجلس الأمن خلال جلسة عقدها بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين[1].

رابعا - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023

5 - في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنّ أفراد من الجناح المسلح لحركة حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى، بالإضافة إلى مدنيين فلسطينيين، هجمات على تجمعات سكنية ومواقع مدنية وقواعد عسكرية إسرائيلية في جنوب إسرائيل[2]. ودخل المهاجمون إلى إسرائيل عن طريق البر والبحر والجو، وفي الوقت نفسه شنوا هجوما واسع النطاق بالصواريخ وقذائف الهاون على التجمعات المدنية والقواعد العسكرية في جنوب ووسط إسرائيل. وقُتل نحو 200 1 شخص، إما بشكل مباشر على أيدي أفراد الجماعات الفلسطينية المسلحة المختلفة أو نتيجة للصواريخ وقذائف الهاون التي أُطلقت من قطاع غزة. "احتُجز ما لا يقل عن 252 شخصا كرهائن في غزة، من بينهم 90 امرأة و 36 طفلا ومسنون وأفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. وكان نحو 20 من هؤلاء المختطفين من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وقد قُتل العديد منهم في الأسر منذ ذلك الحين"[3].

6 - وفي ذلك اليوم، أدان الأمين العام بأشد العبارات الهجوم الذي شنته حماس على البلدات الإسرائيلية، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية. وأعرب الأمين العام عن جزعه إزاء التقارير التي تفيد بتعرض المدنيين للهجوم والاختطاف من منازلهم[4]. ومنذ ذلك الحين، ندد الأمين العام مرارا وتكرارا بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر واصفا إياها بالهجمات البغيضة، وكرر دعوته للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن[5].

7 - وشكّل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهو أكبر هجوم على اليهود منذ قيام دولة إسرائيل، نقطة تحول في الصراع والاحتلال الإسرائيلي "الخانق"[6] منذ عقود من الزمن. وأدى إلى رد عسكري على غزة قزّم كل التصعيدات السابقة من حيث عدد القتلى الفلسطينيين والدمار ومدى الاستخفاف بالقانون الدولي. وتدهورت أيضا الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهورا كبيرا منذ ذلك الحين.

(1) انظر www.youtube.com/watch?v=Hw9dnIRl4dE.

(2) انظر A/HRC/56/CRP.3.

(3) المرجع نفسه، الفقرة 21.

(4) ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام، تصريح منسوب إلى المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(5) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات أمام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، 16 أيار/مايو 2024.

(6) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات أمام مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

خامسا - حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في قطاع غزة

8 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتدت أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في غزة لتصل إلى مستويات غير مسبوقة. وأسفرت وسائل وأساليب القتال التي تستخدمها إسرائيل، بما في ذلك حملة القصف العشوائي التي شنتها، عن قتل المدنيين على نطاق واسع وتدمير شامل للبنية التحتية المدنية، مما يثير شواغل جسيمة إزاء حدوث انتهاكات بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم[7]. وفي الوقت نفسه، واصلت الجماعات المسلحة الفلسطينية شن هجمات صاروخية عشوائية على إسرائيل واحتجاز رهائن إسرائيليين. وتفاقمت الأزمة بسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل، بما في ذلك القيود غير القانونية التي تفرضها إسرائيل على دخول وتوزيع المساعدات الإنسانية وغيرها من السلع الأساسية، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، والتهجير المتكرر للفلسطينيين. ولم تؤد هذه التدابير إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية فحسب، بل أضعفت بشدة قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى الناس في غزة[8]. وكما لخص ذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان، فقد ارتكبت جميع الأطراف انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب محتملة[9].

9 - ومع استمرار الأعمال العدائية، استمرت الأرقام القياسية للوفيات والإصابات في الارتفاع. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قُتل 445 39 فلسطينيا وأُصيب 073 91 آخرون في غزة في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 31 تموز/يوليه 2024[10]. ومن المتوقع أن تزداد هذه الأرقام الصادمة لأنها لا تشمل الجثث التي لم يتم انتشالها بعد. وفي 2 أيار/مايو 2024، أفادت الأمم المتحدة أن هناك مخاوف من وجود 000 10 شخص مدفونين تحت الأنقاض في غزة، محذرةً من أن انتشال الجثث قد يستغرق مدة تصل إلى ثلاث سنوات، في حين أن تحلّل الجثث يثير شواغل صحية خطيرة وخطر وقوع المزيد من الوفيات[11]. وفي إسرائيل، وفقا لوسائل إعلام إسرائيلية نقلا عن مصادر رسمية، قُتل ما لا يقل عن 162 1 شخصا، من بينهم 33 طفلا، وأصيب نحو 400 5 آخرين، بمن فيهم مواطنون أجانب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير[12].

---

(7) ندى الناشف، نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، كلمة بمناسبة الدعوة إلى العمل للاستجابة الإنسانية الطارئة في غزة، 11 حزيران/يونيه 2024؛ ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقرير موضوعي: الهجمات العشوائية وغير المتناسبة أثناء النزاع في غزة (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2023)"، 19 حزيران/يونيه 2024؛ والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، "الموجة المتجدّدة من الغارات الإسرائيلية المميتة على غزة يجب أن تتوقف – مفوضية حقوق الإنسان"، 19 تموز/يوليه 2024.

(8) UN News, "Israel continues to block aid into northern Gaza; UN sending team to shattered Al-Shifa Hospital", 1 April 2024.

(9) UN News, "All parties to Gaza crisis may have committed war crimes: UN rights chief", 28 February 2024.

(10) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 31 July 2024.

(11) UN News, "10,000 people feared buried under the rubble in Gaza", 2 May 2024.

(12) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 31 July 2024.

10 - واستمر التأثير المدمر على المدنيين دون هوادة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مع شن سلسلة من الهجمات القاتلة على المدارس التي تحولت إلى ملاجئ. ففي الفترة ما بين 12 و 19 تموز/يوليه، قُتل 503 فلسطينيين، وفقا لوزارة الصحة في غزة. وفي يومي 13 و 14 تموز/يوليه وحدهما، وقعت ثلاثة حوادث أسفرت عن إصابات جماعية في خان يونس ومخيم الشاطئ للاجئين ومدرسة تابعة للأونروا، مما أدى إلى مقتل أكثر من 124 شخصا وإصابة المئات بجروح. وأصابت غارات أخرى في 15 و 16 تموز/يوليه مدرستين للأونروا في مخيمي الرمال والنصيرات، وشارعا في خان يونس، مما أسفر عن مقتل 59 فلسطينيا وإصابة 76 آخرين على الأقل[13].

11 - وتشعر اللجنة الخاصة بجزع شديد إزاء التدمير غير المسبوق للبنية التحتية المدنية والعدد الكبير من القتلى في غزة، وهو ما يثير شواغل خطيرة بشأن استخدام إسرائيل للذكاء الاصطناعي في توجيه حملتها العسكرية. وتشير تقارير إعلامية موثوقة[14] إلى أن الجيش الإسرائيلي خفّض معايير اختيار الأهداف، مع زيادة النسبة المقبولة سابقا من الإصابات في صفوف المدنيين مقابل المقاتلين. وتفيد التقارير أن هذه الأوامر التوجيهية مكّنت الجيش من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي (التي تعتمد على المراقبة الجماعية لمعالجة كميات كبيرة من البيانات) لتوليد عشرات الآلاف من الأهداف بسرعة، ولتتبع الأشخاص المستهدفين إلى منازلهم، خاصة في الليل عندما تجتمع الأسر. ويُزعم أن الاعتماد على الاستهداف بمساعدة الذكاء الاصطناعي قد سرّع عملية اتخاذ القرار إلى درجة أن التقارير تفيد بأن القوات تأذن بتوجيه الضربات في غضون ثوانٍ، في حين أن تعقب الأشخاص المستهدفين إلى منازلهم وشن ضربات ليلية من شأنه أن يكون قد تسبب في زيادة عدد الإصابات بين المدنيين بشكل غير متناسب[15]. ويساور اللجنة قلق بالغ إزاء الخسائر العشوائية في الأرواح التي تسببها على ما يبدو أنظمة الاستهداف المعززة بالذكاء الاصطناعي هذه، خاصة عندما تقترن باستخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق. ويتجاهل هذا النهج بشكل منهجيّ التزام إسرائيل بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع قتلى في صفوف المدنيين، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني. وكما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان، يبدو أن شرط اختيار وسائل وأساليب قتال تتجنب أو على الأقل تقلل إلى أدنى حد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين قد انتُهك باستمرار في حملة القصف الإسرائيلي[16].

---

(13) مفوضية حقوق الإنسان، "الموجة المتجدّدة من الغارات الإسرائيلية المميتة على غزة يجب أن تتوقف".

(14) على سبيل المثال: "'A mass assassination factory': inside Israel's calculated bombing of Gaza", *+972 Magazine*, 30 November 2023؛ و Geoff Brumfiel, "Israel is using an AI system to find targets in Gaza. Experts say it's just the start", NPR, 14 December 2023؛ و Yuval Abraham, "'Lavender': the AI machine directing Israel's bombing spree in Gaza", *+972 Magazine*, 3 April 2024؛ و Bethan McKernan, "'The machine did it coldly': Israel used AI to identify 37,000 Hamas targets", *The Guardian*, 3 April 2024؛ و Sophia Goodfriend, "Why human agency is still central to Israel's AI-powered warfare", *+972 Magazine*, 25 April 2024؛ و Cédric Petaluma, "Israeli army uses AI to identify tens of thousands of targets in Gaza", *Le Monde*, 5 April 2024؛ و *The Economist,* "Israel's use of AI in Gaza is coming under close scrutiny", 11 April 2024.

(15) مفوضية حقوق الإنسان، "غزة: خبراء من الأمم المتحدة يستنكرون الاستخدام المزعوم للذكاء الاصطناعي لارتكاب 'القتل في المنازل' في غزة، ويدعون إلى اتباع نهج تعويضي في إعادة الإعمار"، 15 نيسان/أبريل 2024.

(16) مفوضية حقوق الإنسان، "تقرير للأمم المتحدة: استخدام إسرائيل للقنابل الثقيلة في غزة يثير مخاوف جدّية تتعلق باحترام قوانين الحرب"، 19 حزيران/يونيه 2024.

12 - وبسبب العمليات العسكرية الجارية، نزح سكان غزة إلى مناطق آخذة في التقلص باستمرار، مما أدى إلى تفاقم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية في منطقة كانت أصلا من بين أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم[17]. وتشير اللجنة الخاصة إلى أن القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل جعلت من المستحيل على سكان غزة الفرار من القطاع. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب اشتداد الأعمال العدائية في غزة، أمرت قوات الأمن الإسرائيلية 1,1 مليون شخص في شمال غزة بإخلاء المنطقة والتوجه جنوبا خلال 24 ساعة[18]. وبنهاية آذار/مارس، بلغ عدد النازحين أكثر من 1,7 مليون شخص[19]، وارتفع هذا العدد إلى 1,9 مليون شخص، أي 90 في المائة من السكان، بحلول 31 تموز/يوليه[20]. وشجبت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليا تعرض النازحين داخليا في غزة للطرد التعسفي من بيوتهم عدة مرات دون مراعاة حقهم في الحياة والكرامة والحرية والأمن. ومن المستحيل تصور أي حل دائم لنزوحهم، بالنظر إلى التدمير الإسرائيلي المنهجي للبنية التحتية المدنية، علاوة على الأضرار النفسية الهائلة التي ألحقها الصراع بسكان غزة[21]. وأدانت المقررة الخاصة كذلك جهود إسرائيل المتواصلة لعرقلة المساعدات الإنسانية واستخدامها كسلاح، بما في ذلك من خلال شن هجمات على المدنيين الذين يسعون للحصول على المساعدات[22]. وفي 12 تموز/يوليه، كرر الأمين العام تحذيره من أنه لا يوجد مكان آمن في غزة وأن كل مكان هو منطقة قتل محتملة[23].

13 - وتعرب اللجنة الخاصة عن جزعها الشديد من أن غزة قد أصبحت غير صالحة للعيش بالنسبة للفلسطينيين، ورددت[24] تحذيرات الأمين العام المتكررة بأنه لا يوجد ما يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وأن الوقت قد حان لوقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة[25]. وتشير اللجنة الخاصة إلى أن إسرائيل لم تمتثل بعد لهذه الدعوة، التي أعيد تأكيدها في قرار مجلس الأمن 2735 (2024)[26]، أو للأوامر الثلاثة الملزمة الصادرة عن محكمة

(17) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "غزة تواجه كارثة إنسانية"، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(18) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 7"، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(19) الأونروا، "تقرير الأونروا رقم 97 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"، 1 نيسان/أبريل 2024.

(20) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 31 July 2024.

(21) OHCHR, "Gaza: Israel's dehumanisation of displaced persons must end, says UN expert", 6 March 2024.

(22) المرجع نفسه.

(23) António Guterres, Secretary-General of the United Nations, "'Nowhere is safe. Everywhere is a potential killing zone' in Gaza", remarks at the opening of the UNRWA Pledging Conference, 12 July 2024.

(24) OHCHR, "UN Special Committee on Israeli practices in occupied territories concludes field mission", 25 June 2024.

(25) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات أمام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، 16 أيار/مايو 2024.

(26) UN News, "Gaza: Security Council adopts US resolution calling for 'immediate, full and complete ceasefire'", 10 June 2024.

العدل الدولية (انظر الفقرة 25 أدناه). وفي ضوء هذه الانتهاكات المستمرة، تشاطر اللجنة الخاصة الأمين العام رأيه بأن الأزمة الإنسانية أصبحت وصمة أخلاقية على جبيننا جميعا[27].

14 - وبالنظر إلى ما سبق، يساور اللجنة الخاصة قلق بالغ إزاء تصاعد الرقابة على وسائل الإعلام وقمع المعارضة في إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، مما يعيق وصول الجمهور العالمي إلى المعلومات الهامة حول الوضع في غزة وتأثير العمليات العسكرية الإسرائيلية. ومنذ بداية التصعيد الحالي، تعرض عدد كبير للغاية من الصحفيين للقتل والاعتداء والإصابة والاحتجاز في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، مما يجعل هذا الصراع من أكثر الصراعات دموية وخطورة على الصحفيين في التاريخ الحديث[28]. وقد أكد خبراء من الأمم المتحدة أن الهجمات غير القانونية[29] على الصحفيين الذين يمكن التعرف عليهم بوضوح هي على ما يبدو استراتيجية متعمدة من قِبل القوات الإسرائيلية لعرقلة وسائل الإعلام وإسكات التقارير الناقدة[30]. وعلاوة على ذلك، أقرّ الكنيست في 1 نيسان/أبريل مشروع قانون يسمح بإغلاق مؤقت لمحطات البث الأجنبية التي يُعتقد أنها تمس بالدولة[31]. وفي 5 أيار/مايو، أُغلقت مكاتب الجزيرة وعملياتها وحُجبت قنواتها داخل إسرائيل[32].

15 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُدخلت تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، مما أدى إلى زيادة غير متناسبة في الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين، بمن فيهم الصحفيون والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان، بتهم فضفاضة هي "التحريض" أو "الإرهاب" بسبب نشر أو استهلاك محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي يتعلق بأحداث 7 تشرين/الأول أكتوبر والنزاع في غزة. وبين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 27 آذار/مارس، قدمت الشرطة الإسرائيلية شكاوى ضد 667 فردا للاشتباه في ارتكابهم جرائم تتعلق بالتعبير عن الرأي بموجب المادة 24 من قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي، 590 منهم فلسطينيون، مقابل 13 إسرائيليا يهوديا و 64 من أصول غير معروفة. وفي حالتين بارزتين في الضفة الغربية المحتلة، اعتقلت السلطات الإسرائيلية مصورا صحفيا فلسطينيا بسبب تغطيته لعملية مداهمة وصحفية فلسطينية بتهمة التحريض والانتماء لحركة حماس بسبب منشورات على فيسبوك اعتُبرت أنها تقلل من خطورة هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر[33]. وتشير اللجنة الخاصة إلى أن المنشورات التي تعرض "وجهة نظر مؤيدة للفلسطينيين" تتعرض بشكل غير متناسب للإزالة من قِبل شركات وسائل التواصل

(27) United Nations, "Humanitarian situation in Gaza 'a moral stain on us all', Secretary-General tells Security Council, stressing international law must be respected by all", SG/SM/22310, 17 July 2024.

(28) مفوضية حقوق الإنسان، "خبراء من الأمم المتحدة يدينون قتل الصحفيين وإسكاتهم في غزّة"، 1 شباط/فبراير 2024.

(29) قرار مجلس الأمن 2222 (2015).

(30) مفوضية حقوق الإنسان، "خبراء من الأمم المتحدة يدينون قتل الصحفيين وإسكاتهم في غزّة".

(31) Israel, Prevention of Foreign Broadcasting Entity Harm to State Security Law (Temporary Order-Iron Swords), 5774-2024.

(32) Israel, Prime Minister's Office, "PM Netanyahu and communications Minister Shlomo Karhi: Government unanimously approves closure of Al Jazeera", 5 May 2024.

(33) A/HRC/55/28، الفقرتان 68 و 69؛ ومفوضية حقوق الإنسان، "تقرير موضوعي: الاعتقال في سياق تصاعد الأعمال العدائية في غزة (تشرين الأول/أكتوبر 2023 - حزيران/يونيه 2024)"، 31 تموز/يوليه 2024.

الاجتماعي مقارنة بالمنشورات التي تتضمن خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الفلسطينيين[34]، بما فيها المنشورات الصادرة عن المسؤولين والجنود وأفراد الأمن الإسرائيليين[35]. وتشير اللجنة الخاصة كذلك إلى أن الدعوات إلى إنهاء العنف أو الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية أو انتقاد تصرفات الحكومة الإسرائيلية غالبا ما يتم مساواتها بشكل مضلِّل بدعم الإرهاب أو معاداة السامية[36]. ومع ذلك، فقد تمت الموافقة على أكثر من 92 في المائة من طلبات إزالة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، البالغ عددها 000 21، التي قدمتها حكومة إسرائيل بزعم التحريض على العنف والإرهاب في الخمسين يوما التي تلت 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتم حذفها من قِبل شركتي ميتا وتيك توك[37]. وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ من أن هذه التدابير التقييدية والاعتداءات على الصحفيين تحد بشدة من حرية الصحافة وحق الفلسطينيين في الحصول على المعلومات وفي التعبير، وتعرب اللجنة أيضا عن قلقها إزاء المراقبة غير القانونية والتمييزية للفلسطينيين على الإنترنت.

حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

16 - لاحظت اللجنة أن حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد تدهورت بشكل كبير، وتفاقمت بسبب الإفلات المزمن من العقاب. وفي تقرير نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2023، حذرت مفوضية حقوق الإنسان من التدهور السريع للحالة[38]، مشيرةً إلى التوسع الاستيطاني؛ وحالات الاحتجاز الجماعي والاعتقالات والتعذيب وسوء المعاملة؛ والقيود المفروضة على التنقل؛ وزيادة هجمات المستوطنين الذين يقومون بتهجير المجتمعات المحلية؛ والاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية؛ والخنق الاقتصادي من خلال السياسات التقييدية، والإضرار بحقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

17 - وفي نيسان/أبريل، أعرب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عن قلقه البالغ إزاء زيادة مستويات العنف في الضفة الغربية المحتلة، مشددا على ضرورة إنهاء الهجمات على المدنيين، بما في ذلك عنف المستوطنين[39]. وبعد ذلك بشهرين، أبرز المفوض السامي لحقوق الإنسان أن سكان الضفة الغربية المحتلة يتعرضون يوما بعد يوم لسفك الدماء بشكل غير مسبوق، مضيفا أنه منذ بداية عام 2024، قُتل ما يقرب من 200 فلسطيني على يد قوات الأمن الإسرائيلية، مقارنة بـ 113 و 50 قتيلا خلال نفس الفترة من عامي 2023 و 2022 على التوالي[40].

(34) A/HRC/55/28، الفقرة 69؛ و OHCHR, “Speaking out on Gaza/Israel must be allowed: UN experts”, 23 November 2023.

(35) A/HRC/55/73، الفقرة 53.

(36) OHCHR, “Speaking out on Gaza/Israel must be allowed”.

(37) Israel, Ministry of Justice, “Fighting incitement online”, 26 November 2023.

(38) OHCHR, “The human rights situation in the occupied West Bank including East Jerusalem 7 October–20 November 2023”, 27 December 2023.

(39) UN News, “World news in brief: rising West Bank violence, dialogue critical in Kosovo, free Afghan activist”, April 2024.

(40) United Nations, “More than 500 Palestinians killed in occupied West Bank: UN rights chief”, 6 June 2024.

18 - وفي تموز/يوليه، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن ارتفاع كبير في عدد الضحايا من الأطفال في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث يُقتل طفل فلسطيني واحد في المتوسط كل يومين بسبب العنف المرتبط بالنزاع. وقُتل ما مجموعه 143 طفلا فلسطينيا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر - بزيادة تقارب 250 في المائة مقارنة بالأشهر التسعة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أُصيب أكثر من 440 طفلا فلسطينيا بالذخيرة الحية. وقُتل أيضا طفلان إسرائيليان في الضفة الغربية المحتلة في أعمال عنف مرتبطة بالصراع خلال الفترة نفسها[41]. وحتى 29 تموز/يوليه، قُتل 569 فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 554 فلسطينيا قتلتهم القوات الإسرائيلية (من بينهم اثنان توفيا متأثرين بجراح أصيبا بها قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر)[42].

19 - ورأت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024، بأن سياسات إسرائيل الاستيطانية التوسعية - بما في ذلك رفض منح تراخيص بناء المساكن، وعمليات الهدم الواسعة النطاق، والاستيلاء على الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية، والتهجير القسري للفلسطينيين - تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وتتفق اللجنة مع النتائج التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية، ولا سيما أن تقاعس إسرائيل عن منع اعتداءات المستوطنين أو معاقبتها، واستخدامها المفرط للقوة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكا واضحا لالتزاماتها الدولية[43].

سادسا - قضايا حقوق الإنسان المواضيعية

20 - في ضوء المعلومات المستفيضة التي استُعرضت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يساور اللجنة قلق خاص إزاء الظروف المهددة للحياة والأضرار الجسدية والنفسية الشديدة التي تلحق بالشعب الفلسطيني عمدا من خلال وسائل وأساليب القتال الإسرائيلية في غزة والسياسات والممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد أحاطت اللجنة علما بهذه التدابير وأثرها المحدد على حقوق الفلسطينيين في الغذاء؛ وفي بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وفي السلامة البدنية للأشخاص وحريتهم وأمنهم. وتولي اللجنة أيضا اهتماما خاصا للآثار التي تطال النساء والأطفال والأجيال القادمة أكثر من غيرهم.

الغذاء كسلاح حرب

21 - بالنظر إلى المستويات غير المسبوقة من الجوع في غزة في ظل استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على المساعدة الإنسانية، فإن اللجنة يساورها قلق بالغ إزاء تأثير ذلك على الحق في الغذاء. في بداية عام 2023، كان الاحتلال الإسرائيلي المطول للأرض الفلسطينية، بما في ذلك الحصار البحري والبري والجوي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ 17 عاما، قد تسبب في انعدام الأمن الغذائي على

(41) اليونيسف، "الخسائر في الأرواح بين الأطفال في الضفة الغربية تصاعدت بشدة خلال الأشهر التسعة الماضية"، 22 تموز/يوليه 2024.

(42) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 198: West Bank", 31 July 2024.

(43) *Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024, I.C.J. Reports 2024*, paras. 142–154.

نطاق واسع في جميع أنحاء الأرض المحتلة[44]، حيث يعتمد 80 في المائة من سكان غزة بدرجة كبيرة على المساعدة الإنسانية[45]. ومن خلال فرض حصار شامل على غزة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب القصف العشوائي والعمليات البرية اللاحقة وتقييد المساعدة الإنسانية، فاقمت السلطات الإسرائيلية من نقص الغذاء والمياه، مما أدى إلى ما وصفه الأمين العام بأنه كارثة من صنع الإنسان بالكامل[46]. وأشار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في بيانه بشأن طلبات إصدار أوامر بإلقاء القبض في الحالة في دولة فلسطين، إلى أن الأدلة التي جمعها مكتبه تثبت أن إسرائيل تعمدت حرمان السكان المدنيين في كل مناطق غزة بشكل منهجي من المواد التي لا غنى عنها لبقاء الإنسان على قيد الحياة[47].

22 - ومنذ التصعيد الذي شهده الصراع، دعم المسؤولون الإسرائيليون علنا سياسات حرمان المدنيين من الغذاء والماء والوقود، وهو ما يشير إلى نيتهم استغلال توفير الاحتياجات الأساسية لأهداف سياسية وعسكرية وانتقامية[48]. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عن "حصار كامل" للقطاع، مع قطع الإمداد بالكهرباء والغذاء والوقود وإزالة كل القيود المفروضة على القوات الإسرائيلية حتى تتمكن من "القضاء على كل شيء"[49]. وفي 10 و 12 و 13 تشرين الأول/أكتوبر، أكد وزير الطاقة والبنية التحتية آنذاك أن سكان غزة لن يحصلوا على قطرة ماء أو بطارية واحدة حتى يرحلوا عن العالم، مضيفا أن هذا ما سنفعله بشعب من القتلة والجزارين وأن ما كان في الماضي لن يكون في المستقبل[50]. وأكد مسؤولون آخرون، مثل وزير الأمن القومي، أن المساعدة الإنسانية لغزة ستكون مشروطة بالإفراج عن الرهائن[51]. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، أكد المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي من جديد أن تركيز الجيش ينصب على إلحاق "أقصى قدر من الضرر"[52]، وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي التأكيد على أنهم لن يسمحوا بتقديم المساعدة الإنسانية في شكل أغذية وأدوية[53]. ورأى لواء متقاعد، وهو مستشار لوزير الدفاع ورئيس أسبق لمجلس الأمن القومي، أن: "السبيل لكسب الحرب بشكل أسرع وبتكلفة أقل بالنسبة لنا يتطلب انهيار النُظم في الجانب الآخر وليس فقط قتل المزيد من مقاتلي

(44) بشكل عام، 37,8 في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية و 64,4 في المائة في غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، انظر: World Food Programme (WFP), "Annual country report 2023: State of Palestine", 2023.

(45) المرجع نفسه، OHCHR, "Over one hundred days into the war, Israel destroying Gaza's food system and weaponizing food, say UN human rights experts", 16 January 2024.

(46) انظر: https://x.com/antonioguterres/status/1769870146703904812.

(47) المحكمة الجنائية الدولية، "بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان: طلبات لإصدار أوامر قبض في الحالة في دولة فلسطين"، 20 أيار/مايو 2024.

(48) انظر: A/HRC/56/26.

(49) *Application Instituting Proceedings and Request for the Indication of Provisional Measures (South Africa v. Israel), Document No. 192-20231228-APP-01-00-EN, 29 December 2023, I.C.J. Reports 2023*.

(50) انظر: https://twitter.com/Israel_katz/status/1711659347590156417?s=20.

(51) A/HRC/56/CRP.4، الفقرة 266.

(52) Bethan McKernan and Quique Kierszaenbaum, "'We're focused on maximum damage': ground offensive into Gaza seems imminent", 10 October 2023.

(53) A/HRC/56/CRP.4، الفقرة 268.

حماس. ويحذرنا المجتمع الدولي من كارثة إنسانية في غزة ومن تفشي الأوبئة بشدة. ويجب ألا نتراجع [...] ففي نهاية المطاف، تفشي الأوبئة بشدة [...] سيقربنا من النصر"[54].

23 - وعلى الرغم من النداءات المبكرة والمتكررة الصادرة عن الأمم المتحدة[55] للتعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والماء والوقود، فقد منعت إسرائيل دخول جميع المساعدات إلى غزة حتى 21 تشرين الأول/أكتوبر، عندما أعيد فتح معبر رفح[56]. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، حظرت إسرائيل أيضا وصول القوارب إلى البحر، مما أدى إلى وقف صيد الأسماك الذي يعتبر مصدرا حيويا للغذاء لسكان غزة[57]. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ومع دخول 10 في المائة فقط من الإمدادات الغذائية الضرورية إلى غزة، حذر برنامج الأغذية العالمي من احتمال حدوث مجاعة فورية[58]، في حين ذكّر خبراء الأمم المتحدة إسرائيل بأن التجويع المتعمد يعدّ جريمة حرب[59]. ولم تسمح السلطات الإسرائيلية بإدخال إمدادات الوقود حتى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، وحتى بحلول ذلك التاريخ، فإنها لم تسمح إلا بنصف الحد الأدنى اليومي المطلوب للعمليات الإنسانية[60]. وبحلول 3 كانون الأول/ديسمبر، حذر برنامج الأغذية العالمي من ارتفاع خطر المجاعة على جميع سكان غزة وأكد أن المساعدات التي تدخل عن طريق معبر رفح هي شريان الحياة الوحيد[61] بسبب عدم القدرة على إنتاج أو استيراد الغذاء. وظلت نقطة الدخول الرئيسية للبضائع من إسرائيل إلى غزة، وهي معبر كرم أبو سالم، مغلقة حتى 16 كانون الأول/ديسمبر[62].

24 - ونتيجة لما ذُكر أعلاه، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90 في المائة من سكان غزة سيواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية عام 2023[63]، مع بلوغ 40 في المائة منهم مستويات الطوارئ وبلوغ أكثر من 15 في المائة منهم مستويات كارثية، وهو ما يشير إلى نقص حاد في الغذاء وإلى

(54) المرجع نفسه، الفقرة 273.

(55) على سبيل المثال، مفوضية حقوق الإنسان، "تعليق مفوض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك على عمليات القتل المروع التي شهدها المستشفى الأهلي العربي في غزة"، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ و OHCHR, "'We need an immediate humanitarian ceasefire', statement by principals of the Inter-Agency Standing Committee, on the situation in Israel and the Occupied Palestinian Territory", 5 November 2023.

(56) انظر: A/HRC/56/26.

(57) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "OCHA warns Security Council: if there is no ceasefire, famine in Gaza is 'almost inevitable'", 27 February 2024.

(58) برنامج الأغذية العالمي، "برنامج الأغذية العالمي يحذر: غزة تواجه الجوع على نطاق واسع مع انهيار النظم الغذائية"، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(59) مفوضية حقوق الإنسان، "غزّة: خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمنع الإبادة الجماعية التي تهدّد الشعب الفلسطيني"، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(60) قطاع غزة وإسرائيل: تقرير موجز بالمستجدات رقم 43، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ والأونروا، "قطاع غزة: الأونروا تحصل أخيرا على الوقود. هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير من أجل العمليات الإنسانية"، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(61) WFP, "WFP Palestine emergency response", Situation Report 10, 3 December 2023.

(62) A/HRC/56/26، الفقرة 52.

(63) المرجع نفسه، الفقرة 53.

الجوع واستنفاد القدرات على التعامل مع الوضع[64]. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، طالب مجلس الأمن جميع أطراف النزاع بأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق وبأن تيسر إيصالها وتعمل على تحقيقه، وبأن تفتح جميع المعابر الحدودية في غزة[65]، ولكن لم تُفتَح أي معابر أخرى حتى آذار/مارس[66]. وواصلت قوات الأمن الإسرائيلية الهدم وعرقلة سبل الوصول إلى الأراضي الزراعية وإلى البحر، حيث قامت بدكّ 22 في المائة من الأراضي الزراعية في شمال غزة وتدمير 70 في المائة من أسطول الصيد في غزة بحلول منتصف كانون الثاني/يناير. وحذّر حينها خبراء الأمم المتحدة من الإبادة الجماعية، مؤكدين أن إسرائيل تدمر المنظومة الغذائية في غزة وتستخدم الغذاء كسلاح ضد الشعب الفلسطيني[67]. وعلى الرغم من الأدلة المتزايدة التي تشير إلى عكس ذلك، فقد صرح رئيس وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق في غزة، في كانون الثاني/يناير، بأنه لا يوجد نقص في الغذاء في غزة[68].

25 - وفي تجاهل للنداءات المتكررة من الأمم المتحدة وتحذيرات مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وقرارات مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية المُلزِمة، واصلت إسرائيل فرض قيود مشدَّدة على وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وداخله، وسط قصف عشوائي وعمليات برية. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أمرت المحكمة إسرائيل بأن تمكِّن من تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في غزة. وأفادت مبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، في تحذيرها الثاني في آذار/مارس، أن جميع سكان غزة يواجهون الآن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد - مع بلوغ نصفهم مستويات كارثية - بزيادة نسبتها 92 في المائة عن التحليل السابق[69]. وأشار الأمين العام إلى أن هذا العدد هو أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون جوعا كارثيا على الإطلاق، في أي مكان[70]. وفي 28 آذار/مارس، أصدرت المحكمة تدابير إضافية تطلب من إسرائيل ضمان "توفير ما يلزم على نطاق واسع ودون عراقيل" من المساعدات الإنسانية وإبقاء نقاط العبور البرية مفتوحة، ولا سيما معبر رفح. وسلطت المحكمة الضوء على تفاقم الأوضاع المعيشية الكارثية، بما في ذلك الحرمان من الغذاء لفترات طويلة وعلى

(64) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: IPC acute food insecurity – November 2023–February 2024", 21 December 2023.

(65) قرار مجلس الأمن 2720 (2023)؛ و UN News, "Security Council adopts key resolution on Gaza crisis; Russia, US abstain", 22 December 2023.

(66) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 17 July 2024.

(67) OHCHR, "Over one hundred days into the war, Israel destroying Gaza's food system and weaponizing food".

(68) Charlie Summers, "'No food shortage in Gaza,' says IDF official, dismissing UN claims to the contrary", *The Times of Israel*, 11 January 2024؛ و https://x.com/i24NEWS_EN/status/1745053043945533675.

(69) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity situation for 15 February–15 March 2024 and projection for 16 March–15 July 2024", 18 March 2024.

(70) انظر: https://x.com/antonioguterres/status/1769827656940278191.

نطاق واسع وانتشار المجاعة والجوع[71]. وفي الوقت نفسه، أجّلت القوات الإسرائيلية أو منعت أو أعاقت أكثر من نصف بعثات المساعدات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، وأكثر من 85 في المائة من شاحنات المساعدات الغذائية في آذار/مارس[72]. وأبلغ خبراء الأمم المتحدة عن وقوع هجمات على مدنيين يسعون للحصول على المساعدات الإنسانية[73]، وعلى مرافق إنسانية ومراكز لتوزيع الأغذية وقوافل أطلعت الجيش على إحداثياتها[74]. وبنهاية أيار/مايو، قُتل 270 من عمال الإغاثة[75]. وفي حين زادت الواردات التجارية في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، فقد جاء ذلك على حساب الشحنات الإنسانية[76]. وعلى الرغم من زيادة عمليات الإسقاط الجوي أيضا، فإن هذه العمليات لم توفر إلا الحد الأدنى من الإمدادات مقارنةً بالإمدادات البرية، ولم تستطع، شأنها في ذلك شأن المساعدات البحرية، أن تحل محل المساعدات البرية[77]. وفي أيار/مايو، شنّت إسرائيل هجوما مميتا على رفح، بما في ذلك غارات جوية على منطقة حُدِّدت على أنها "منطقة آمنة"، ومنذ ذلك الحين وهي تبقي معبر رفح مغلقا، علما بأنه نقطة الدخول الرئيسية للمساعدات الإنسانية. وفي 24 أيار/مايو، أمرت المحكمة إسرائيل بفتح معبر رفح على الفور ووقف هجومها العسكري في رفح[78]. وبحلول حزيران/يونيه، صُنِّف القطاع بأكمله في مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي[79].

26 - وفي تموز/يوليه، استمر تقييد العمليات الإنسانية بشدة. وأفادت التقارير أن القدرة المحلية على الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة قد ضعفت بسبب عمليات القتل غير القانونية التي استهدفت الشرطة المحلية والعاملين في المجال الإنساني[80]. وبالاقتران مع استمرار الأعمال العدائية، والعقبات

(71) *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), Request for the Modification of the Order of 26 January 2024 Indicating Provisional Measures, I.C.J. Reports 2024*.

(72) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian access: Gaza Strip – end-February", February 2024; and United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "OCHA OPT: Gaza humanitarian access – 1–31 March 2024", 1 April 2024.

(73) OHCHR, "UN experts condemn 'flour massacre', urge Israel to end campaign of starvation in Gaza", 5 March 2024.

(74) انظر: A/HRC/56/26.

(75) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "OCHA OPT: Gaza humanitarian access snapshot 1–31 May 2024", 10 June 2024.

(76) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), "Protecting the right to adequate food and saving lives in the Gaza Strip: briefing note on the Occupied Palestinian Territory", 2024.

(77) UN News, "Gaza: aid delivery via floating dock welcomed, but land routes 'more important'", 17 May 2024; and United Nations Office at Geneva, "Gaza floating dock – OCHA", 17 May 2024.

(78) OHCHR, "UN experts outraged by Israeli strikes on civilians sheltering in Rafah camps", 29 May 2024.

(79) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity situation for 1 May–15 June and projection for 16 June–30 September 2024", 25 June 2024.

(80) مفوضية حقوق الإنسان، "ملاحظات من غزة لمدير مكتب مفوضية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أجيت سونغهاي"، 19 تموز/يوليه 2024.

الإدارية، ورفض منح التراخيص، والتأخير في نقاط التفتيش، والقيود المفروضة على التنقل، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وشبكة الطرق[81]، والهجمات الإسرائيلية المستمرة على قوافل ومباني المساعدة الإنسانية، على الرغم من التدابير المتخذة لتفادي استهدافها، أدى انعدام الأمن هذا إلى خلق ظروف "شبه مستحيلة"[82] لإدخال وإيصال الضروريات اليومية إلى غزة.

27 - وفي الوقت نفسه، أدت عمليات القصف الجوي والعمليات البرية الواسعة النطاق التي تقوم بها إسرائيل إلى تدمير الأراضي الزراعية ومصايد الأسماك والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك مصادر الطاقة والمستودعات ومرافق تجهيز الأغذية والآبار والدفيئات ونُظم الري والأسواق والمخابز. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كانت الزراعة قبل الصراع تشكل 40 في المائة من أراضي غزة وتوفر نحو 20 إلى 30 في المائة من الاستهلاك اليومي للغذاء في المنطقة[83]. وبحلول منتصف تموز/يوليه، كان ما يقرب من ثلثي الأراضي الزراعية قد تضرر وما بين 60 في المائة و 70 في المائة من الماشية المنتجة للحوم والألبان قد نفق[84]، وأدى نقص الوقود والعلف والمياه إلى توقف شبه تام في الإنتاج الغذائي المحلي الأساسي[85]. ونتيجة لذلك، حذَّر التقرير الأخير لمبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من أن جميع سكان غزة لا يزالون معرضين بشكل كبير لخطر المجاعة طالما استمر الصراع وبقي وصول المساعدات الإنسانية مقيداً[86]. وفي أواخر حزيران/يونيه، حثَّت لجنة استعراض حالات المجاعة التابعة لمبادرة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على اتخاذ إجراءات فورية، مؤكِّدةً أنه سيكون الأوان قد فات إذا انتُظر أن تصنَّف الحالة رسميا على أنها حالة مجاعة[87].

28 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، حذَّرت كيانات الأمم المتحدة مرارا وتكرارا من "الأثر المدمِّر والمتباين" لانعدام الأمن الغذائي على الأطفال والنساء، بمن فيهن النساء الحوامل والمرضعات، مما يؤدي إلى وفيات بسبب الجوع يمكن تفاديها، بما في ذلك وفيات الأطفال حديثي الولادة. ودعت أيضا باستمرار إلى توفير الحماية العاجلة والخاصة لهؤلاء، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[88].

---

(81) دُمِّر 65 في المائة من مجموع شبكة الطرق حتى 29 أيار/مايو 2024، انظر: https://unosat.org/products/3883.

(82) برنامج الأغذية العالمي، "نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي من شمال غزة: 'الناس يريدون أن تنتهي هذه الحرب، وكذلك نحن'"، 14 حزيران/يونيه 2024.

(83) منظمة الأغذية والزراعة، "منظمة الأغذية والزراعة تدقّ ناقوس خطر المجاعة في قطاع غزّة وسط القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية"، 26 حزيران/يونيه 2024.

(84) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip"؛ و United Nations Satellite Centre, UNOSAT Gaza Cropland Analysis database، متاحة على الرابط التالي: https://www.arcgis.com/apps/dashboards/0c7cbb663b8a4b578fb055080919f8f7.

(85) منظمة الأغذية والزراعة، "منظمة الأغذية والزراعة تدقّ ناقوس خطر المجاعة في قطاع غزّة".

(86) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza Strip: acute food insecurity situation for 1 May–15 June and projection for 16 June–30 September 2024", 25 June 2024.

(87) Integrated Food Security Phase Classification, *Famine Review Committee: Gaza Strip, June 2024 – Conclusions and Recommendations* (2024).

(88) منظمة الصحة العالمية، "وكالات الأمم المتحدة تحذّر من أن النساء والمواليد يتحملون العبء الأكبر من المعاناة بسبب النزاع في غزة"، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، "شح

29 - وفي أيار/مايو، خلصت لجنة التحقيق إلى أن إسرائيل، من خلال "الحصار الشامل" الذي تفرضه، قد استخدمت حجب الضروريات الأساسية للحياة كسلاح، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، لتحقيق مكاسب استراتيجية وسياسية، وهو ما يشكل عقابا جماعيا وانتقاما من السكان المدنيين، وكلاهما يشكلان انتهاكا مباشرا للقانون الدولي الإنساني. ووفقا للجنة التحقيق، فإن استخدام إسرائيل للتجويع كأسلوب من أساليب القتال سيؤثر على جميع سكان قطاع غزة لعقود قادمة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية تطال الأطفال بشكل خاص[89]. وخلص المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في طلباته لإصدار أوامر بإلقاء القبض إلى أن إسرائيل، من خلال فرض حصار كامل على غزة، والتقييد التعسفي لنقل الإمدادات الأساسية، إلى جانب الهجمات ضد المدنيين، وإعاقة إيصال المساعدات، وشن هجمات على العاملين في المجال الإنساني وقتلهم، قد استخدمت وسائل إجرامية لتحقيق أهدافها العسكرية والعقاب الجماعي في إطار خطة مشتركة. وشمل ذلك تعمد التسبب في الموت والتجويع والمعاناة الشديدة وإلحاق الإصابات الخطيرة، واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين[90].

30 - وفي ضوء ما سبق، بما في ذلك عدم امتثال إسرائيل لأوامر محكمة العدل الدولية المتكررة، فإن اللجنة الخاصة تتفق مع الاستنتاج القاضي بأن إسرائيل قد استخدمت التجويع كأسلوب حرب في غزة.

31 - وتشير اللجنة الخاصة إلى قلقها إزاء الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تصاعدت التوترات والعنف بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، من خلال حلقة مفرغة من إلغاء تصاريح العمل والقيود المفروضة على التنقل وتزايد عنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات وعمليات الهدم والتهجير القسري. ومن الناحية الغذائية، تسبب ذلك في انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي، حيث حُرم المزارعون من الوصول إلى أراضيهم، ومُنعت الماشية من الوصول إلى حقول الرعي أو إمدادات المياه. وسُرقت المحاصيل وتعرضت البنية التحتية الزراعية والأراضي، مثل بساتين الزيتون، التي تشكل مصدر دخل أساسي، للإحراق أو التدمير[91]. وواجه ما يقرب من ثلث المؤسسات التجارية الإغلاق، وشهد أكثر من 94 في المائة منها انخفاضا كبيرا في المبيعات، وفُقد 32 في المائة من الوظائف[92]. ونتيجة لهذه الاضطرابات التي طالت الاقتصاد وسبل العيش، ازدادت نسبة التعرض لانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية بنسبة تقدر

الموارد والخوف: تحليل قائم على النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية"، نيسان/أبريل 2024؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "بعد ستة أشهر من الحرب على غزة: تشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مقتل أكثر من 10 آلاف امرأة، من بينهن نحو 6 آلاف من الأمهات تركن وراءهن نحو 19 ألف طفل يتيما"، 16 نيسان/أبريل 2024.

(89) انظر A/HRC/56/26.

(90) المحكمة الجنائية الدولية، "بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان".

(91) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "About 4,000 Palestinians displaced in the West Bank in 2023", 21 February 2024؛ و United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 192: West Bank", 17 July 2024.

(92) WFP, *State of Palestine: Annual Country Report 2023 – Country Strategic Plan 2023–*2028 (2023)؛ و Food Security Information Network and Global Network against Food Crises, *Global Report on Food Crises 2024* (Rome, 2024), p. 134 (see Palestine: Gaza Strip)؛ و United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "About 4,000 Palestinians displaced in the West Bank in 2023".

بـ 42 في المائة خلال شهر واحد من بداية الصراع[93]. وتكرر اللجنة الخاصة ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية مؤخراً من أن إفلات إسرائيل من العقاب على اعتداءات المستوطنين واستغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك حق الفلسطينيين في السيادة على مواردهم والتزام إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان توفير إمدادات غذائية كافية للسكان المحليين[94].

32 - ويساور اللجنة الخاصة أيضا قلق خاص من أن التدمير والتدهور البيئي المذكور أعلاه يضر بشدة بحق الفلسطينيين في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، مما يعوق قدرتهم على إنتاج غذاء نظيف وصحي ومستدام، في الحاضر والمستقبل على حد سواء[95].

الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

33 - يتألف الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من العناصر الرئيسية التالية: الهواء النقي؛ ومناخ آمن ومستقر؛ وإمكانية الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي الكافية؛ والطعام الصحي المنتج بشكل مستدام؛ والبيئة غير السامة التي يمكن العيش والدراسة واللعب فيها؛ والتنوع البيولوجي الصحي والنظم الإيكولوجية السليمة؛ والوصول الى المعلومات؛ والحق في المشاركة في صنع القرار؛ وإمكانية اللجوء إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة[96]. وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك بالفعل انتهاكات كبيرة لهذا الحق في غزة بسبب الحصار والاحتلال الإسرائيلي وعقود من الصراع، مما أدى إلى قيود كبيرة على الإدارة البيئية وإلى التدهور البيئي[97]. ومع ذلك، فقد أُحرز بعض التقدم في الإدارة البيئية، ولكن بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدت حملة القصف المكثف والعشوائي من قِبل إسرائيل، إلى جانب الحصار المستمر، إلى تدمير البنية التحتية الحيوية للمياه والطاقة والزراعة، بالإضافة إلى نُظم الإدارة البيئية[98]. وأدى ذلك إلى انهيار خدمات المياه والصرف الصحي، مما يهدد بإلحاق "ضرر لا يمكن إصلاحه" بالنظم البيئية الطبيعية ويتسبب في آثار صحية وخيمة على سكان غزة[99].

---

(93) Security Council Report, "Briefing on food security risks in Gaza", 27 February 2024؛ و WFP, "Gaza market monitoring flash update: WFP Palestine", 10 October 2023؛ و FAO and WFP, *Monitoring Food Security in Palestine and the Sudan: A Joint FAO/WFP Update for the Members of the United Nations Security Council, February 2024*, Issue No. 13, Special ed. (Rome, 2024).

(94) *Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024*, paras. 124–133 and 148–154.

(95) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/EA.6/Res.12.

(96) David R. Boyd, *The Right to a Healthy Environment: A User's Guide* (OHCHR, 2024).

(97) United Nations, "Gaza 'unliveable', UN Special Rapporteur for the situation of human rights in the OPT tells Third Committee", GA/SHC/4242, 24 October 2018؛ و UNEP, *Environmental Assessment of the Gaza Strip following the Escalation of Hostilities in December 2008–January 2009* (Nairobi, 2009).

(98) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "تقييم جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يكشف عن الأضرار التي لحقت بغزة وتسببت في مخاطر جديدة على صحة الإنسان والإنعاش على المدى الطويل"، 18 حزيران/يونيه 2024.

(99) المرجع نفسه، و United Nations, "Gaza polio outbreak fears: UN health agency 'extremely worried' at likely impact – WHO press briefing", 23 July 2024.

34 - وبحلول 10 كانون الأول/ديسمبر، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي أنه شنّ أكثر من 300 غارة يومية، وبحلول شباط/فبراير 2024، كان قد استخدم أكثر من 000 25 طن من المتفجرات في جميع أنحاء قطاع غزة، أي ما يعادل قنبلتين نوويتين[100]. وبحلول 31 كانون الثاني/يناير 2024، كان أكثر من 70 في المائة من البنية التحتية المدنية في غزة قد دُمِّر أو لحقت به أضرار جسيمة[101]. وبحلول أيار/مايو، نتج عن الصراع ما يقدر بـ 39 مليون طن من الحطام - أي ما يعادل 13 ضعف مجموع الحطام الناتج عن جميع الصراعات الأخرى التي شهدتها غزة منذ عام 2008. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن هذا النوع من الحطام (من مصادر شتى، منها البنية التحتية والذخائر غير المنفجرة والذخيرة والفوسفور الأبيض والنفايات الصناعية والطبية والبقايا البشرية)[102] يطلق مستويات عالية للغاية من الأسبستوس المسرطِن وغيره من المواد الخطرة. وتؤدي هذه الملوثات إلى تدهور جودة الهواء والتربة والمياه، مما يسبب مشاكل تنفسية حادة، ويزيد من خطر الإصابة بالسرطان. ووثّق برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك مخاطر تسرب الرصاص من الألواح الشمسية المدمَّرة إلى التربة والمياه، بالإضافة إلى تسرب الوقود من المرافق النفطية المدمَّرة، مما يزيد من التلوث السام والمخاطر الصحية[103]. ويساور اللجنة الخاصة بالغ القلق إزاء الأثر الفوري، وكذلك الأثر الدائم والواسع النطاق، لهذا التلوث. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن إعادة تدوير نصف الحطام الناتج فقط سيستغرق زهاء 45 عاما، مما يؤثر أيضا على حقوق الأجيال القادمة[104].

35 - وأثر نطاق الدمار غير المسبوق بصورة هائلة على نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مما أدى إلى تلوث واسع النطاق للتربة والشواطئ والمياه الساحلية ومصادر المياه العذبة، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر فورية وطويلة الأجل على الصحة العامة والحياة البحرية والأراضي الصالحة للزراعة وإمكانية الحصول على المياه النظيفة. وقبل النزاع، كانت غزة تعتمد على المياه الصالحة للشرب من ثلاثة خطوط أنابيب مياه من إسرائيل، وثلاث محطات لتحلية مياه البحر، والمياه المنقولة بالشاحنات[105]. وفي الفترة بين يومي 8 و 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أغلقت إسرائيل جميع خطوط أنابيب المياه الثلاثة الداخلة في غزة إغلاقا تاما، مما أدى إلى وقف ما يقرب من ثلاثة أرباع إمدادات المياه الصالحة للشرب في غزة[106]. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، قطعت إسرائيل جميع إمدادات الكهرباء والوقود، مما أدى إلى توقف محطات التحلية الثلاث جميعها عن العمل في غضون ثلاثة أيام[107]. وعلى الرغم من تحذير الأونروا في 14 تشرين الأول/أكتوبر من أن المياه النظيفة آخذة في النفاد[108]، وتحذير منظمة

(100) وفق ما أفاد به الفريق الاستشاري المعني بالألغام، كما ورد ذكره في UNEP, *Environmental Impact of the Conflict in Gaza: Preliminary Assessment of Environmental Impacts* (Nairobi, 2024), p. 38.

(101) United Nations, "International community must not waver in its commitment to two-State solution, Secretary-General tells Palestinian Rights Committee", SG/SM/22122, 31 January 2024.

(102) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "الأضرار التي لحقت بغزة وتسببت في مخاطر جديدة على صحة الإنسان والإنعاش على المدى الطويل".

(103) المرجع نفسه.

(104) المرجع نفسه.

(105) المرجع نفسه، و UN-Women, "Scarcity and fear".

(106) A/HRC/55/28، الفقرة 22.

(107) A/HRC/56/26، الفقرة 51.

(108) UNRWA, "A matter of life and death: water runs out for 2 million people in Gaza", 14 October 2023.

الصحة العالمية من زيادة تفشي الأمراض المعدية بسبب نقص نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والنداءات المتكررة من خبراء الأمم المتحدة[109] لتوفير إمدادات المياه والوقود، أعادت إسرائيل تشغيل خط واحد فقط من خطوط أنابيب المياه الثلاثة في 15 تشرين الأول/أكتوبر لبضع ساعات في اليوم[110] وأعادت تشغيل الثاني في 29 تشرين الأول/أكتوبر[111]. وفي الفترة بين 21 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر، لم تدخل غزة سوى 26 شاحنة تنقل إمدادات المياه والصرف الصحي[112]. وبحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر، انخفض استهلاك المياه بنسبة 92 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل النزاع، وتوقفت معظم عمليات ضخ مياه الصرف الصحي عن العمل[113]، وبدأت نظم التخلص من النفايات تغلق بسبب القيود المفروضة على الوقود والحركة[114]. وفي تلك المرحلة، كان 200 1 طن من القمامة يتراكم يوميا حول المخيمات والملاجئ، وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كان 70 في المائة من سكان غزة يشربون مياها ملوثة. وحث المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي إسرائيل على الكف عن استخدام المياه كسلاح من أسلحة الحرب[115]. وبحلول نهاية عام 2023، كان قصف إسرائيل لمرافق المياه والصرف الصحي الحيوية، إلى جانب القيود التي فرضتها على إمدادات الطاقة، قد أدى إلى تدمير جميع سبل الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية بصورة شبه تامة[116].

36 - ولما كان الحصول على مياه نظيفة مسألة حياة أو موت، فقد حذرت منظمة الصحة العالمية واليونيسف من مزيج سام من المرض والجوع ونقص النظافة الصحية والصرف الصحي في غزة[117]. وبحلول كانون الثاني/يناير، كان 57 بالمائة من البنية التحتية للمياه في غزة قد دمر أو تضرر، وأغلقت

(109) OHCHR, "Gaza is 'running out of time' UN experts warn, demanding a ceasefire to prevent genocide", 2 November 2023؛ و OHCHR, "Gaza: UN experts call on international community to prevent genocide against the Palestinian people"؛ و United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel: flash update No. 33", 8 November 2023.

(110) UNRWA, "UNRWA situation report No. 7 on the Gaza Strip and the West Bank", 17 October 2023.

(111) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel: flash update No. 23", 29 October 2023.

(112) Norwegian Refugee Council, "Palestine: not enough water to survive", 3 November 2023.

(113) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel: reported impact", 31 October 2023.

(114) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Hostilities in the Gaza Strip and Israel: flash update No. 39", 14 November 2023.

(115) OHCHR, "Israel must stop using water as a weapon of war: UN expert", 17 November 2023.

(116) OHCHR, "Occupied Palestinian territory and Israel: UN experts call for permanent ceasefire to protect rights and futures of women and girls", 14 December 2023.

(117) UNICEF, "'Barely a drop to drink': children in the Gaza Strip do not access 90 per cent of their normal water use", 20 December 2023؛ https://x.com/DrTedros/status/1737549701728092481؛ و WHO, "Lethal combination of hunger and disease to lead to more deaths in Gaza", 21 December 2023.

خمس محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي[118]. وبحلول آذار/مارس، كانت 81 بالمائة من الأسر المعيشية في غزة تفتقر إلى المياه المأمونة والنظيفة[119]. وفي أعقاب ضغوط دولية، أعادت إسرائيل فتح آخر خط أنابيب للمياه في نيسان/أبريل[120]. وبحلول 24 تموز/يوليه، كانت خطوط الأنابيب الثلاثة كلها تعمل جزئيا فقط، وكانت محطتان من محطات تحلية المياه الثلاث تعملان بشكل متقطع، وكان حوالي 340 000 طن من النفايات الصلبة قد تراكم في جميع أنحاء القطاع[121]. وكما حذرت اليونيسف في وقت سابق، فإن حالات النقص الشديد في المياه؛ والبراز المتناثر عبر مستوطنات مكتظة بالسكان؛ والنقص غير المقبول في المراحيض؛ والقيود الشديدة المفروضة على غسل اليدين والنظافة الشخصية والتنظيف خلقت مزيجا من الظروف الكارثية المواتية لوقوع مأساة[122]. وحدثت زيادة حادة في الأمراض السارية، حيث سجلت منظمة الصحة العالمية أكثر من 1,8 مليون حالة إصابة بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة، وتفشي حالات التهاب الكبد ألف، وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك الانتشار المؤكد لشلل الأطفال[123].

37 - وكما تم توثيقه سابقا في هذا التقرير، وكذلك من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تأثر الأمن الغذائي بشدة بالتلوث البحري والزراعي في غزة. وبسبب تدمير البنية التحتية لمياه الصرف الصحي وما نتج عن ذلك من تلوث بمياه المجارير، حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن التلوث البحري والقيود المفروضة على منطقة الصيد في غزة يرجح أن يكونا قد قللا من كمية الأسماك ومستويات سلامتها الغذائية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون الدمار وتلوث التربة ووجود المتفجرات قد قلل من خصوبة التربة وزاد من خطر التصحر، مما يلحق أضرارا بالغة بالإنتاج الزراعي والنظم الغذائية.

38 - ويساور اللجنة الخاصة القلق أيضا إزاء أثر سياسات إسرائيل وممارساتها على حق الفلسطينيين في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن السلطات الإسرائيلية هدمت نحو 336 1 مبنى يملكه فلسطينيون، مما أدى إلى نزوح نحو 016 3 فلسطينيا[124]. وبخلاف التدهور البيئي المرجح من جراء هذا الدمار، سلطت محكمة العدل الدولية الضوء مؤخرا على أن توسيع المستوطنات والمناطق الصناعية قد

(118) World Bank, European Union and United Nations, “Gaza Strip interim damage assessment: summary note”, 29 March 2024.

(119) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Hostilities in the Gaza Strip and Israel: flash update No. 133”, 6 March 2024.

(120) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Statement by the Humanitarian Coordinator for the Occupied Palestinian Territory, Mr. Jamie McGoldrick”, 6 April 2024.

(121) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Reported impact snapshot: Gaza Strip”, 24 July 2024.

(122) UNICEF, “Gaza: water shortages spark disease alarm”, 22 November 2023.

(123) WHO, “Variant type 2 poliovirus isolated from sewage samples in Gaza”, 21 July 2024؛ و WHO, “OPT emergency situation update No. 38: 7 October–29 July 2024”, 29 July 2024.

(124) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, West Bank Demolition and Displacement database, available at www.ochaopt.org/data/demolition.

أسهم في تلوث المياه العذبة والمياه الجوفية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تضاؤل إمدادات المياه وما يرتبط به من تدهور بيئي إلى الإضرار بشدة بالقطاع الزراعي الفلسطيني[125]. وتشعر اللجنة الخاصة بالجزع لأن عمليات الهدم الجارية والتوسع الاستيطاني وتحويل الموارد الطبيعية إلى سكان إسرائيل، بمن فيهم المستوطنون، ستستمر على الأرجح في الإضرار بالبيئة في الأرض المحتلة وتقييد إمكانية الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة بشدة، مما يشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني[126]. وعلاوة على ذلك، فإن القيود التي تفرضها إسرائيل على الحوكمة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تعيق الإدارة البيئية، مما يزيد من حدة هذه الأضرار البيئية. وتشعر اللجنة الخاصة بالجزع لأن التدابير التمييزية تمنع الفلسطينيين من ممارسة حقوق الإنسان الواجبة لهم على "قدم المساواة"[127]. وهي تكرر الإعراب عن بالغ قلقها[128] لأن التشريعات والتدابير التمييزية الإسرائيلية تفرض فصلا شبه كامل للفلسطينيين عن المستوطنين الإسرائيليين وتعمل على إدامته، وهو ما يشكل انتهاكا للمادة 3 المتعلقة بالعزل العنصري والفصل العنصري بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على النحو الذي أكدته مؤخرا محكمة العدل الدولية[129].

39 - وفي ضوء المعلومات المقدمة أعلاه، يساور اللجنة الخاصة قلق بالغ إزاء انتهاك حق الفلسطينيين في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بسبب التدمير والتلوث والحصار، مما يحول دون تمتع الفلسطينيين ببيئة غير سامة وهواء نظيف ومياه مأمونة وكافية وغذاء صحي ومنتج بشكل مستدام ونظم إيكولوجية صحية وتنوع بيولوجي سليم. وعلاوة على ذلك، يساور اللجنة الخاصة القلق إزاء انتهاك حق الفلسطينيين في السيادة الدائمة بسبب استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على نحو ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية[130]. وتشير اللجنة الخاصة أيضا إلى الآثار الدائمة والعابرة للحدود للأضرار البيئية التي جرى بالفعل توثيقها قبل التصعيد الحالي، إلى جانب تقارير الأمم المتحدة عن التلوث المرتبط بالنزاع الناجم عن العمليات الإسرائيلية في عامي 2008 و 2014[131]. وهي تلاحظ أيضا أن الأمم المتحدة أصدرت تحذيرات مستمرة بشأن النطاق غير المسبوق للنزاع الحالي وشدته وأثره غير المسبوقين، وأن الجمعية العامة طلبت إلى إسرائيل وقف استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإتلافها والتسبب في فقدانها أو استنزافها وتعريضها للخطر[132]. ونتيجة لذلك، ترى اللجنة

(125) *Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024*, para. 130.

(126) A/77/10، الفصل الخامس، الفرع هاء (نص مشاريع المبادئ المتصلة بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، المبادئ 9-11 و 13).

(127) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 1.

(128) United Nations, "End-of-mission statement of the UN Special Committee to investigate Israeli practices", 25 June 2024.

(129) *Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024*, paras. 225–229.

(130) المرجع نفسه، الفقرة 201.

(131) World Bank, *West Bank and Gaza: World Bank Group Country Climate and Development Report* (Washington, D.C., 2023).

(132) قرار الجمعية العامة 170/78، الفقرة 2.

الخاصة أن السلطات الإسرائيلية كانت على علم بأثر الحرب على حق الفلسطينيين في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتشعر اللجنة الخاصة كذلك بانزعاج بالغ لأن السلطات الإسرائيلية لم تستخدم جميع الوسائل المتاحة لها لتجنب تسبب الأنشطة الخاضعة لولايتها في إلحاق ضرر ذي شأن بالبيئة، بل على العكس أضعفت حماية البيئة، ولم تتخذ تدابير خاصة لتجنب تفاقم الأضرار البيئية على الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والأطفال واللاجئون.

الأثر على المرأة الفلسطينية

40 - منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، حذرت كيانات الأمم المتحدة[133] وخبراؤها باستمرار من أن النساء والأطفال وحديثي الولادة قد تحملوا بشكل غير متناسب وطأةَ الحرب في غزة كضحايا للعمليات العسكرية، والتناقصَ الشديد في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، ونقصَ الغذاء. وكما أبرز الخبراء، فإن الاعتداء على كرامة المرأة الفلسطينية وحقوقها تصاعد إلى أبعاد جديدة ومرعبة[134].

41 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت غالبية كبيرة من الوفيات المسجلة من النساء والأطفال، بمعدل يصل إلى قتيلتين من الأمهات في الساعة[135]. وأدى القصف الإسرائيلي الواسع النطاق، بما في ذلك على المرافق الصحية[136]، وإغلاق الحدود لفترات مطولة، وقطع مصدر المياه النظيفة الرئيسي لسكان غزة لمدد طويلة، والقيود المفروضة على المواد الأساسية والمساعدات الإنسانية[137] إلى التأثير بشكل حرج على وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الصحية الأساسية. وقد منعت النساء الحوامل، على وجه الخصوص، من الحصول على ما يلزم من تغذية ورعاية وخدمات التوليد الطارئة. ويقدر عدد النساء اللاتي يلدن كل يوم في غزة بنحو 180 امرأة[138]، ويواجه العديد منهن ظروفا مروعة وغير صحية في الولادة، مما يزيد من المضاعفات الطبية ووفيات الأمهات. وتسبب التأثير النفسي للحرب أيضا في زيادة حالات الإجهاض العفوي وولادة وليد ميت والولادة قبل الأوان بسبب الإجهاد[139]. وبالإضافة إلى ذلك، تفاقم سوء التغذية الموجود من قبل بين الحوامل بشكل كبير بسبب المستويات الكارثية لانعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من مخاطر المرض والوفاة.

42 - وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، حذرت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه من اعتداء إسرائيل بلا هوادة وبصورة خطيرة على الحقوق الإنجابية والسلامة البدنية والكرامة للنساء الفلسطينيات وأطفالهن ومواليدهن الجدد، مشيرة إلى أنه يمكن أن يشكل تدابير إبادة جماعية تهدف إلى

(133) United Nations Population Fund (UNFPA), "Women and newborns bearing the brunt of the conflict in Gaza, UN agencies warn", 3 November 2023.

(134) OHCHR, "Women bearing the brunt of Israel-Gaza conflict: UN expert", 20 November 2023.

(135) UN-Women, "Press release: two mothers are killed in Gaza every hour as fighting exceeds 100 days", 19 January 2024.

(136) WHO, "Impact of attacks on health care in the Gaza Strip: 7 October 2023 until 30 July 2024", 2024.

(137) International Criminal Court, "Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC".

(138) UNFPA, "Crisis in Palestine: UNFPA Palestine situation report No. 3", 13 November 2023.

(139) United Nations Population Fund (UNFPA), "Women and newborns bearing the brunt of the conflict".

منع الولادات داخل مجموعة ما[140]. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت إسرائيل هجمات واسعة النطاق على مرافق الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف، حيث تم توثيق 200 هجوم بحلول 30 تشرين الأول/أكتوبر، و 318 بحلول 18 كانون الثاني/يناير، و 410 بحلول 12 آذار/مارس، و 500 بحلول 30 تموز/يوليه[141]. وبحلول شباط/فبراير 2024، كان أقل من ثلث مستشفيات غزة يعمل جزئيا، وكانت العمليات القيصرية وعمليات بتر الأطراف للأطفال تجرى دون تخدير[142]. وفي أيار/مايو، سلط خبراء الأمم المتحدة الضوء مرة أخرى على المعاملة المروعة والظروف الفظيعة التي تواجهها الحوامل والمرضعات، مشيرين إلى أن قصف المستشفيات، والحرمان المتعمد من الوصول إلى الرعاية الصحية من جانب القناصة الإسرائيليين، ونقص الأسرّة والإمدادات الطبية، عرض حوالي 000 50 امرأة حامل و 000 20 من حديثي الولادة لخطر لا يمكن تصوره. وزادت أيضا حالات الإجهاض العفوي بنسبة 300 في المائة، وواجهت جميع النساء الحوامل والمرضعات تقريبا فقرا غذائيا حادا[143]. وبحلول تموز/يوليو 2024، كان قطاع الرعاية الصحية قد تجاوز مستويات الأزمة وأبلغ الأطباء عن اتجاهات مقلقة لارتفاع حالات الأطفال الخدج ومنخفضي الوزن عند الولادة وتأخر النمو لدى الأطفال، وهي علامات شائعة لسوء التغذية الحاد لدى النساء الحوامل، والتي تفاقمت بسبب الإجهاد والخوف والإرهاق[144].

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عرّضت القوات العسكرية وقوات الأمن الإسرائيلية أيضاً مئات النساء والفتيات الفلسطينيات للعنف الجنسي والجنساني، بحسب العديد من التقارير و/أو الادعاءات التي تلقتها اللجنة الخاصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة وخبرائها، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[145]، وخبراء الأمم المتحدة[146]، ولجنة التحقيق[147]. وتضمنت التقارير حالات تعرض للاستهداف والاحتجاز التعسفي والتعرية القسرية؛ واللمس غير اللائق؛ والعنف الجنسي، بما في ذلك التهديد بالاغتصاب؛ والتعذيب الجنسي؛ والتهديدات بالاغتصاب؛ والعنف النفسي؛ والتحرش الجنسي عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال نشر صور مهينة على منصات التواصل الاجتماعي. وشددت لجنة التحقيق على أن الحساسيات الثقافية المتعلقة بالخصوصية وأهمية الحجاب أدت إلى تفاقم تأثير الجرائم الجنسانية، مما أدى إلى تداعيات اجتماعية خطيرة وطويلة الأجل على الضحايا بسبب انتشار وديمومة وجود المحتوى على الإنترنت. وخلصت لجنة التحقيق كذلك إلى أن الأفراد العسكريين الإسرائيليين إما أمروا بالانتهاكات وإما تغاضوا عنها،

(140) OHCHR, “Women bearing the brunt of Israel-Gaza conflict”.

(141) انظر الرسوم البيانية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، المتاحة على الرابط التالي: www.emro.who.int/opt/information-resources/infographics.html.

(142) OHCHR, “Gaza: UN experts call for prioritization of gender-responsive humanitarian interventions”, 21 February 2024.

(143) OHCHR, “Onslaught of violence against women and children in Gaza unacceptable: UN experts”, 6 May 2024.

(144) UNFPA, “Crisis in Palestine: UNFPA Palestine situation report No. 9”, 3 July 2024.

(145) OHCHR, “Detention in the context of the escalation of hostilities in Gaza”, 31 July 2024.

(146) OHCHR, “Israel/oPt: UN experts appalled by reported human rights violations against Palestinian women and girls”, 19 February 2024.

(147) A/HRC/56/26، الفقرات 65-69.

وهي انتهاكات قصد بها إذلال وإهانة الضحايا الفلسطينيين والمجتمع الفلسطيني، مما عزز القوالب النمطية الجنسانية وأسهم في توسيع نطاق العنف وسوء معاملة الفلسطينيين[148].

44 - ووثق خبراء الأمم المتحدة أيضاً ادعاءات ذات مصداقية عن الاستهداف المتعمد والإعدام خارج نطاق القضاء للنساء والأطفال في أماكن اللجوء أو أثناء فرارهم. وفي شباط/فبراير، أثيرت أيضاً مخاوف بشأن الاختفاء القسري للنساء والأطفال الفلسطينيين على أيدي الجيش الإسرائيلي، بمن فيهم أطفال فصلوا عن والديهم، ورضيعة واحدة على الأقل نقلت قسرا إلى إسرائيل[149]. وفي 6 أيار/مايو، حذر عدة خبراء مرة أخرى من استمرار ومنهجية أعمال العنف، مشيرين إلى أن معظم الضحايا هم من النساء والأطفال. وأبلغوا عن اكتشافات جديدة لمقابر جماعية في المستشفيات، بما في ذلك نساء وأطفال تظهر عليهم علامات التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة[150]. وسلط الخبراء الضوء أيضاً على قيام إسرائيل بتدمير أكبر عيادة للخصوبة في غزة، كانت تخزن بحسب التقارير 000 3 جنين.

45 - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حذر صندوق الأمم المتحدة للسكان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وخبراء الأمم المتحدة مرارا وتكرارا من أن النساء والفتيات يعانين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من الخوف الشديد وانعدام الأمن[151] بسبب سياسة إطلاق النار المميتة[152] التي تنتهجها إسرائيل وتزايد التمييز والتحرش والاعتداء الجنسي والهجمات من قبل السلطات الإسرائيلية والمستوطنين[153]. وأدت أيضاً القيود المفروضة على التنقل وعملياتُ الإغلاق والهجمات على مرافق الرعاية الصحية إلى إعاقة العيادات المتنقلة والمرافق الصحية وخدمات الإسعاف وإيصال المساعدات الإنسانية[154]، مما حد بشدة من وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية وزاد من خطر العنف الجنساني[155]. وعلاوة على ذلك، انعدمت أو قلت بشدة قدرة النساء في المناطق النائية على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، حيث تواجه النساء الحوامل خطرا أكبر هو الولادة في المنزل أو عند نقاط التفتيش[156]. وكشفت أيضاً الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام عن ادعاءات بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والعنف الجنسي من قبل قوات الأمن الإسرائيلية أثناء

(148) المرجع نفسه، الفقرة 103.

(149) OHCHR, “Israel/oPt: UN experts appalled by reported human rights violations”.

(150) OHCHR, “Onslaught of violence against women and children in Gaza unacceptable”.

(151) United Nations, “Reasonable grounds to believe conflict-related sexual violence occurred in Israel during 7 October attacks, senior UN official tells Security Council”, SC/15621, 11 March 2024.

(152) UNFPA, “Crisis in Palestine: UNFPA Palestine situation report No. 8”, 22 May 2024.

(153) OHCHR, “Occupied Palestinian territory and Israel”.

(154) UNFPA, “Crisis in Palestine: UNFPA Palestine situation report No. 1”, 13 October 2023.

(155) UNFPA, “Crisis in Palestine: UNFPA Palestine situation report No. 9”.

(156) UNFPA, “Crisis in Palestine: UNFPA Palestine situation report No. 4”, 11 December 2023.

الاحتجاز (انظر الفقرة 49 أدناه) وتقارير عن التحرش الجنسي والتهديدات بالاغتصاب أثناء مداهمات المنازل وعند نقاط التفتيش[157].

46 - ويساور اللجنة الخاصة قلق بالغ لأن إسرائيل لم توفر للنساء والأطفال الحماية الخاصة التي يتطلبها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يساور اللجنة الخاصة قلق بالغ لأن الاستهداف المنهجي للنساء والأطفال[158] والتدابير المفروضة تؤدي فعليا إلى منع الولادات بين النساء الفلسطينيات في غزة؛ والتسبب في أضرار جسدية ونفسية خطيرة للنساء الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيين؛ وخلق ظروف معيشية عدائية تهدف إلى تدميرهم جسديا.

أماكن الاحتجاز، بما في ذلك استخدام التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني

47 - منذ بداية الحرب على غزة، وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ترد تقارير متسقة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل عن أعمال تعذيب مزعومة وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المنهجية[159] - بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني - من قبل القوات الإسرائيلية وفي أماكن الاحتجاز الإسرائيلية. ويشمل ذلك معلومات تلقتها اللجنة الخاصة خلال اجتماعاتها في جنيف وعمان، تتسق مع تقارير الأمم المتحدة والتقارير الواردة من كيانات أخرى.

48 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أدانت منظمة الصحة العالمية الاعتقالات غير المقبولة والتي يأباها الضمير، والاحتجاز مع منع الاتصال، وسوء المعاملة المزعومة للعاملين في مجال الرعاية الصحية، مشيرة إلى عدة حالات طالت موظفين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ووزارة الصحة[160]. وفي الأسابيع التالية، أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث اعتقالات جماعية وحالات سوء معاملة واختفاء قسري لفلسطينيين بأعداد ربما تصل إلى الآلاف من شمال غزة[161]. ووفقا للمعلومات الواردة، تعرض المحتجزون لسوء معاملة خطيرة، بما في ذلك تجريدهم من الملابس وتركهم بملابسهم الداخلية، وعصب أعينهم، وتقييد أيديهم بإحكام، وتصويرهم فوتوغرافيا أو في مقاطع فيلمية في أوضاع مهينة عمدا دون السماح لهم بالاتصال بأسرهم أو محاميهم أو توفير الحماية القضائية الفعالة لهم.

---

(157) Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, "Mission report: official visit of the Office of the SRSG-SVC to Israel and the occupied West Bank – 29 January–14 February 2024", 4 March 2024, paras. 79–83.

(158) United Nations, "End-of-mission statement of the UN Special Committee to investigate Israeli practices".

(159) OHCHR, "UN Special Committee on Israeli practices in occupied territories concludes field mission".

(160) WHO, "WHO calls for protection of humanitarian space in Gaza following serious incidents in high-risk mission to transfer patients, deliver health supplies", 12 December 2023.

(161) OHCHR, "Disturbing reports from the north of Gaza of mass detentions, ill-treatment and enforced disappearances of possibly thousands of Palestinians", 16 December 2023؛ و OHCHR, "Gaza: report from the ground", 19 January 2024.

49 - وأُبلغت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أيضا، خلال زيارتها للضفة الغربية المحتلة[162]، بادعاءات بشأن المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بما في ذلك تزايد حالات العنف الجنسي أثناء الاحتجاز، ضد الرجال والنساء على السواء[163]. وشملت هذه الحالات التعرية القسرية لفترات طويلة للمحتجزين؛ وعمليات التفتيش الجسدي الجائرة، بما في ذلك اللمس غير المرغوب فيه للمناطق الحميمة؛ والضرب، بما في ذلك في المناطق التناسلية؛ وإجبار النساء على خلع الحجاب و/أو التهديد بالاغتصاب. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن قيام الجنود والمحققين بتداول صور للنساء المحتجزات على هواتفهم، وتقارير عن حرمان النساء من المنتجات المتعلقة بالطمث، وتقارير عن تهديد المحتجزات بالاغتصاب إذا أبلغن عن ظروف احتجازهن بمجرد إطلاق سراحهن.

50 - وفي نيسان/أبريل، وثق تقرير موجز للأونروا شهادات لمحتجزين فلسطينيين أفرجت عنهم إسرائيل إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم، ومعلومات من مصادر أخرى. وشملت الظروف والمعاملة الموصوفة تعريض المحتجزين بشكل ثابت للأضواء الساطعة؛ وللهواء البارد من المراوح على الرغم من برودة الطقس؛ والإهانات والإذلال، مثل الإجبار على التصرف كالحيوانات أو التبول عليهم؛ وإجبارهم على الجلوس على ركبهم لمدة تتراوح بين 12 و 16 ساعة في اليوم. وأفاد المحتجزون أيضاً باستخدام الموسيقى الصاخبة والضوضاء، والحرمان من الماء والطعام والنوم والمراحيض، والحرمان من الحق في الصلاة، والاستخدام المطول للأصفاد المقفلة بإحكام مما تسبب في إصابات الاحتكاك وجروح مفتوحة. وتضمن التقرير كذلك روايات عن العنف والتحرش الجنسيين، بما في ذلك الضرب على الأعضاء التناسلية والإيذاء النفسي. بالإضافة إلى ذلك، "أفاد كل من الرجال والنساء أنهم أجبروا على التجرد من كل ملابسهم أمام جنود ذكور أثناء عمليات التفتيش وتم تصويرهم فوتوغرافيا وبالفيديو وهم عراة"[164].

51 - وفي تقرير صدر في تموز/يوليه يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى حزيران/يونيه 2024[165]، نظرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مسألة الاحتجاز التعسفي والمطول مع منع الاتصال من قبل السلطات الإسرائيلية لفلسطينيين من غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأثار التقرير مخاوف جدية بشأن الطابع التعسفي والعقابي لهذه الاعتقالات والاحتجازات، مشيرا إلى أن الآلاف احتجزوا دون تهمة أو محاكمة في ظل ظروف قاسية متعمدة[166] وتعرضوا لأشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة. وشمل ذلك تقارير عن الحبس في مرافق تشبه الأقفاص، والتعرية لفترات طويلة، والاستخدام القسري للحفاضات، والإجبار على اتخاذ وضعيات مجهدة، والصعق بالكهرباء للأعضاء التناسلية والشرج، والإهانات الجنسية، والتهديدات بالاغتصاب والاغتصاب الشرجي بأداة من قبل أفراد الأمن الإسرائيليين[167]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي علقت إسرائيل خلالها وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المحتجزين الفلسطينيين، توفي ما لا يقل عن 53 محتجزا فلسطينيا في الحجز الإسرائيلي.

(162) لم يمتد نطاق البعثة إلى التحقق.

(163) Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, "Mission report: official visit of the Office of the SRSG-SVC", paras. 79–83.

(164) UNRWA, "Detention and alleged ill-treatment of detainees from Gaza during Israel-Hamas war", 2024.

(165) OHCHR, "Detention in the context of the escalation of hostilities in Gaza".

(166) المرجع نفسه، الفقرة 33.

(167) المرجع نفسه، الفقرة 41.

52 - وتشعر اللجنة الخاصة بالجزع كذلك لأن مسؤولين إسرائيليين منتخبين أيدوا الاحتجاجات المؤيدة للجنود الذين احتُجزوا في أواخر تموز/يوليه للاشتباه في تورطهم في الاغتصاب الوحشي لمحتجز فلسطيني في منشأة سدي تيمان العسكرية[168]. وتشعر اللجنة الخاصة بالجزع إزاء هذا الدعم والادعاءات والتقارير المذكورة أعلاه؛ وتدعو إلى إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة ومحاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

حقوق الأطفال والأجيال المقبلة

53 - تشعر اللجنة الخاصة أيضاً بقلق بالغ إزاء الآثار الطويلة الأجل لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، والحرب المستمرة على غزة، و "الاحتلال الأبدي" الإسرائيلي، على الأطفال والأجيال المقبلة[169]. وقد خلقت هذه الظروف "بيئة معادية للأطفال،" جردت الأطفال من "حياة الطفولة الطبيعية ومرحها وبراءتها"، وخلقت صدمة نفسية كبيرة بين الأجيال[170]. ويزيد من هذا القلق استعراضٌ أجرته منظمة الصحة العالمية في عام 2022 لما يقرب من 130 دراسة في 39 بلدا، خلص إلى أن شخصا واحدا من كل خمسة أشخاص متضررين من الحرب أو النزاع في السنوات العشر الماضية يعاني من الاكتئاب أو القلق أو الاكتراب التالي للصدمة أو الاضطراب الثنائي القطب أو الفصام[171].

54 - وقبل الحرب، كانت غزة - التي يقطنها 2,3 مليون نسمة[172]، نصفهم من الأطفال - تضم بالفعل أكثر من 000 80 طفل بحاجة إلى دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي[173]. ومنذ بدء الحرب، أصبحت غزة "مقبرة لآلاف الأطفال"[174]، إذ يصاب فيها ما لا يقل عن 70 طفلا يوميا[175]. وخلال الأسابيع العشرة الأولى فقط من التصعيد، كان أكثر من 000 1 طفل قد فقد إحدى الساقين أو كلتيهما[176]، مع تزايد الإصابات الجديدة وعمليات البتر يوميا. وتشعر اللجنة الخاصة بقلق بالغ إزاء هذه الآثار المدمرة على الأطفال، مشيرة إلى أن "النزاع المسلح يضر بالأطفال أولا وقبل كل شيء وله آثار تدوم مدى الحياة على صحتهم البدنية والعقلية ونمائهم وتمتعهم بجميع حقوقهم في نهاية المطاف"[177]. وكما أبرزت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل كذلك، فإنه في حين فقد بعض الأطفال في غزة حياتهم وأطرافهم وآباءهم وإخوتهم وأصدقائهم، فقد جميع الأطفال طفولتهم. فهم مصابون بصدمة نفسية وسيعيشون حياتهم كلها يعانون أثرا

(168) Emanuel Fabian, "IDF court extends arrest of 8 soldiers accused of abusing Palestinian detainee", *The Times of Israel*, 31 July 2024.

(169) Maastricht Principles on The Human Rights of Future Generations (2023).

(170) انظر A/78/545.

(171) WHO, "Shock, grief and the challenge of healing: Israel's health system responds to the October attacks", 23 October 2023.

(172) OHCHR, "Gaza is a massive human rights crisis and a humanitarian disaster", 30 January 2024.

(173) Catherine Russell, "Gaza and Israel: the cost of war will be counted in children's lives", *The Atlantic*, 26 October 2023.

(174) UNICEF, "Gaza has become a graveyard for thousands of children", 31 October 2023.

(175) UNICEF, "Children disproportionately wearing the scars of the war in Gaza – Geneva Palais briefing note", 16 April 2024.

(176) United Nations, "'Ten weeks of hell' for children in Gaza: UNICEF", 20 December 2023.

(177) OHCHR, "UN Child Rights Committee condemns killing of children in Gaza Strip", 1 November 2023.

مستديما على صحتهم العقلية"[178]. واستمعت اللجنة الخاصة خلال زيارتها للأردن إلى روايات مباشرة من الأطفال عن هذه الآثار وعن إحباطهم من فشل المجتمع الدولي في منع هذه الفظائع وانعدام المساءلة. وكما لاحظت محكمة العدل الدولية، سيكون لتداعيات النزاع أيضا أثر تراكمي ومتعدد الطبقات ومشترَك بين الأجيال على المجتمع والاقتصاد الفلسطينيَّين والبيئة الفلسطينية بسبب تدهور الأحوال المعيشية، والنزوح القسري، و 'تراجُع التنمية'، وترسيخ اعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير متكافئ على إسرائيل، وتفاقُم اعتماد المؤسسات الفلسطينية على المعونة الأجنبية[179].

55 - وبخلاف الصدمة النفسية و "الضرر الجسيم"[180]، يشكل سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات أيضا تهديدا خطيرا لصحتهم وصحة الأطفال حديثي الولادة والأجيال القادمة، خاصة وأنهم يواجهون ظروفا علاجية مروعة[181]. ومما يؤسى له أن ما لا يقل عن 31 شخصا، من بينهم 28 طفلا، يُعتقد أنهم ماتوا جوعا في غزة في أوائل نيسان/أبريل[182] مع وفاة ثلاثة أطفال آخرين في أيار/مايو وحزيران/يونيه[183]. وسيكون لهذا المستوى الكارثي للجوع الذي ساد على مدى أشهر تأثير يدوم مدى الحياة على الناجين. و "سوء التغذية يجعل الناس أكثر عرضة للإصابة بمرض شديد، أو بطء التعافي، أو الموت عندما يصابون بمرض. والآثار الطويلة الأجل لسوء التغذية، وانخفاض استهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات، والإصابات المتكررة بالعدوى، وغياب النظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي، تبطئ من نمو الأطفال بشكل عام. وهذا يقوّض صحة ورفاه جيل مستقبلي برمته"[184]. وعلاوة على ذلك، فإن العواقب الطويلة الأجل للتدهور البيئي المذكورة أعلاه ستشكل عائقا أكبر أمام التعافي وتزيد من التحديات التي يواجهها حاضرا ومستقبلا الأطفال والأجيال المقبلة في إعمال حقوقهم في الغذاء؛ وفي بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وفي الصحة؛ وغيرها من الحقوق البالغة الأهمية لعقود قادمة.

56 - وترحب اللجنة الخاصة بالتقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384)، الذي يدرج لأول مرة قوات الجيش والأمن الإسرائيلية بوصفها منخرطة في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وهي تحديدا قتل الأطفال وتشويههم وشن هجمات على المدارس والمستشفيات[185].

---

(178) OHCHR, "Child Rights Committee statement on children in Gaza", 8 February 2024.

(179) *Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024*, para. 242.

(180) OHCHR, "Gaza: When mothers have to bury at least 7,700 children, very basic principles are challenged, UN women's rights committee says", 16 February 2024.

(181) OHCHR, "Onslaught of violence against women and children in Gaza unacceptable".

(182) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "OCHA tells Security Council the six-month devastating war in Gaza must end", 5 April 2024.

(183) OHCHR, "UN experts declare famine has spread throughout Gaza strip", 9 July 2024.

(184) United Nations, "Famine in Gaza is imminent, with immediate and long-term health consequences – WHO", 18 March 2024.

(185) A/78/842-S/2024/384، الفقرات 94-117 والمرفق 1.

57 - وتلاحظ اللجنة الخاصة أيضا مع القلق أثر الحرب على الإسرائيليين، الذين لا يزالون يصارعون صدمة الناجين و "العبء النفسي الجماعي" الناجم عن أزمة الرهائن[186]. وعلى وجه الخصوص، تشعر اللجنة الخاصة بقلق بالغ إزاء الأثر النفسي على الجنود الإسرائيليين الشباب الذين ينفذون الأوامر العسكرية وسيتعين عليهم التعايش مع عواقب أفعالهم لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع الحالي[187].

سابعا - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

58 - بالنظر إلى دور الأونروا الأساسي "كعمود فقري"[188] في تقديم المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في غزة، تشعر اللجنة الخاصة بقلق بالغ إزاء الهجمات غير المسبوقة التي تعرضت لها الأونروا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واجتمعت اللجنة الخاصة، خلال زيارتها الميدانية إلى مخيم للاجئين تابع للأونروا في الأردن، بالموظفين والمعلمين والموظفين الطبيين التابعين للأونروا، كما اجتمعت باللاجئين والأطفال والأسر الغزّية. وقد أكدت هذه الاجتماعات إلى جانب اجتماعات أخرى في جنيف ونيويورك على الدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه الأونروا في حماية اللاجئين الفلسطينيين وتأثير النزاع على عملياتها.

59 - وفي كانون الثاني/يناير، بعد أن زعمت السلطات الإسرائيلية تورط عدد من موظفي الأونروا في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، أنهت الأونروا على الفور عقود الموظفين الذين زعم أنهم متورطون في الهجمات، وبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية تحقيقا في 12 حالة، وُسِّع لاحقا ليشمل 19 حالة[189]. وحتى 31 تموز/يوليه، كان التحقيق لا يزال جاريا. وفي حين تقر اللجنة الخاصة إقرارا تاما بخطورة هذه الادعاءات، فإنها تلاحظ أن الأونروا تستخدم أكثر من 000 30 موظف في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك 000 13 موظف في غزة[190].

60 - وبعد أيام من هذه الادعاءات، أصدر الأمين العام أيضا تكليفا بإجراء استعراض مستقل[191]. وفي نيسان/أبريل، انتهى الاستعراض إلى أن قواعد الأونروا وآلياتها وإجراءاتها لدعم الحياد هي "الأكثر إحكاما" في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، أوصى الاستعراض باتخاذ تدابير إضافية في المجالات الحاسمة[192].

---

(186) UN News, "Israel-Palestine: blockade puts Gaza aid on the line, WHO spotlights soaring mental health needs in Israel", October 2023.

(187) United Nations, "End-of-mission statement of the UN Special Committee to investigate Israeli practices".

(188) United Nations Office at Geneva, "'Insidious campaign' by Israel is denying lifesaving aid to Gaza says UNRWA chief", 17 April 2024.

(189) Philippe Lazzarini, "Serious allegations against UNRWA staff in the Gaza Strip", UNRWA, 26 January 2024؛ و UN News, "UN updates on probe into allegations of staff collusion during 7 October attacks", April 2024.

(190) UNRWA, "UNRWA: claims versus facts", May 2024.

(191) United Nations, "Allegations against UNRWA staff", April 2024؛ و https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/04/unrwa_independent_review_on_neutrality.pdf.

(192) UN News, "UN completes investigation on UNRWA staff", August 2024.

ومنذ ذلك الحين، وضعت الأونروا خطة عمل محددة زمنيا خصصت لها ميزانية لضمان تنفيذ تلك التوصيات بفعالية.

61 - واستجابة لهذه الادعاءات، قام 16 بلدا - من بينها مانحان رئيسيان - بتعليق أو إيقاف التبرعات للأونروا، في حين فرضت بلدان أخرى شروطا عرّضت للخطر الشديد الدور الذي تقوم به الأونروا "كشريان للحياة" في العمليات الإنسانية[193]. وتعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها للبلدان التي حافظت على دعمها أو زادته، وتلاحظ أنه بحلول نهاية تموز/يوليه، كانت معظم البلدان قد استأنفت تمويل الأونروا، رغم أن استقرار الوكالة المالي يظل على المحك.

62 - وأثرت العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في غزة أيضا تأثيرا شديدا على مباني الأونروا والأشخاص الموجودين بداخلها، حيث وقع بحسب التقارير 458 حادثا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تموز/يوليه. ومن بين هذه الحوادث، انطوى ما لا يقل عن 74 حادثا على استخدام عسكري و/أو تدخل عسكري في مباني الأونروا، في حين تضررت 189 منشأة تابعة للأونروا[194]. وبالإضافة إلى ذلك، حتى 31 تموز/يوليه، كانت الأونروا قد فقدت 202 من موظفيها في غزة[195]، وهو أكبر عدد من الخسائر البشرية يقع بين موظفي الأمم المتحدة في أي نزاع نشب مؤخرا.

63 - وفي القدس الشرقية، اضطرت الأونروا أيضا إلى إغلاق مقرها مؤقتا في أيار/مايو بعد أن أضرم السكان الإسرائيليون النار فيه، في أعقاب أسابيع من الاحتجاجات ضد الوكالة. وشوهد حشد من الناس برفقة رجال مسلحين خارج المجمع يهتفون "أحرقوا الأمم المتحدة". وسلط المفوض العام للأونروا الضوء على هذا "التطور المشين" باعتباره واحدا من عدة حوادث، مشيرا إلى أنه في مناسبات مختلفة، هدد المتطرفون الإسرائيليون الموظفين بالبنادق[196].

64 - وفي خضم الهجمات المتصاعدة، لاحظت اللجنة الخاصة أيضا حملات المعلومات المضللة والهجمات الشخصية الواسعة النطاق والتشهير - بما في ذلك من قبل المسؤولين الإسرائيليين - التي لا تستهدف الأونروا فحسب، بل أيضا خبراء الأمم المتحدة المستقلين في مجال حقوق الإنسان[197]. وفي الكنيست، وُجهت دعوات واتخذت خطوات متكررة لتصنيف الأونروا "منظمة إرهابية"[198]. ويساور اللجنة الخاصة قلق بالغ لأن تعمد مخالفة الواقع والتشهير على هذا النحو لا يحرض على العنف فحسب، بل يقوض أيضا مصداقية وعمل الأمم المتحدة ومنظومتها لحقوق الإنسان ككل.

(193) UNRWA, "The independent review on UNRWA adherence to the humanitarian principle of neutrality from Philippe Lazzarini, UNRWA Commissioner General", 22 April 2024.

(194) UNRWA, "UNRWA situation and response to the escalation in the Gaza Strip", 16 July 2024.

(195) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 31 July 2024.

(196) UN News, "'Outrageous' arson attack forces UNRWA to temporarily shutter East Jerusalem compound", May 2024.

(197) OHCHR, "Attacks against UN human rights experts must cease: Coordination Committee of Special Procedures", 16 May 2024.

(198) UNRWA, "UNRWA: stop Israel's violent campaign against us", 30 June 2024.

65 - وتدين اللجنة الخاصة حملة التشهير المستمرة الموجهة ضد الأونروا والأمم المتحدة عموما وتدمير مباني الأونروا، كما تدين قتل موظفي الأونروا وجميع العاملين في المجال الإنساني. وتعرب اللجنة الخاصة من جديد عن تعازيها لأسر المتوفين وزملائهم.

ثامنا - حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

66 - استمر التوسع الاستيطاني في الجولان السوري المحتل بدعم من حكومة إسرائيل، مما يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وشمل هذا التوسع زيادة في كل من عدد المستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنين الإسرائيليين، إلى جانب النهوض بأنشطة تجارية، مثل تطوير مزرعة للرياح[199]. وتشكل هذه الجهود جزءا من خطة إسرائيل لمضاعفة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل بحلول عام 2027[200]. وينتشر المستوطنون الإسرائيليون حاليا في الجولان السوري المحتل في 35 مستوطنة مختلفة[201].

67 - وفي 20 حزيران/يونيه 2023، بدأت إسرائيل مشروع إقامة عنفات ريحية بالقرب من بلدتي مجدل شمس ومسعدة في الجولان السوري المحتل. وقامت شركة إنرجيكس (Energix) الإسرائيلية بالعمل تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين السوريين والشرطة أسفرت عن إصابة ثلاثة متظاهرين وثلاثة ضباط بجروح طفيفة[202]. وعلى الرغم من توقف البناء مؤقتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية باستئنافه في آب/أغسطس 2023[203]. ويجري بناء المشروع على جزء كبير من الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها لسوريين من مختلف القرى المحيطة، يعتمدون على هذه الأرض في معيشتهم؛ ويخلق المشروع أيضا مخاطر بيئية[204].

68 - وتلاحظ اللجنة الخاصة أن سبل عيش المزارعين، على وجه الخصوص، قد تكون مهددة لأنهم قد يفقدون قدرتهم على زراعة الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشروع أن يحد من قدرة السكان السوريين على الوصول إلى الأراضي والمياه[205]، ويحد من توسع القرى، ويجبر السكان على الانتقال إلى مناطق مكتظة بالسكان[206]. ويمكن أن يؤثر ذلك على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي والعمل والصحة والسكن وبيئة نظيفة وصحية ومستدامة. علاوة على ذلك، يمكن أن يسفر عن

(199) انظر A/HRC/55/72.

(200) Israel, Ministry of Foreign Affairs, “Cabinet approves special plan to develop the Golan Heights”, 26 December 2021.

(201) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 113.

(202) انظر A/HRC/55/72.

(203) Mark Weiss, “Why do Israel’s Druze oppose wind turbines being built in the Golan?”, *The Jerusalem Post*, 3 October 2023.

(204) انظر A/HRC/55/71؛ و A/HRC/55/72.

(205) انظر A/HRC/55/72.

(206) انظر A/HRC/55/71.

نزوح المزيد من السكان السوريين من المناطق التي كانوا مرتبطين بها تقليديا، مما يسهل ضم الأراضي المحتلة في انتهاك للقانون الدولي.

تاسعا - الاستنتاجات

69 - التطورات الواردة في هذا التقرير تقود اللجنة الخاصة إلى الخلوص بأن سياسات إسرائيل وممارساتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية. فاستهداف الفلسطينيين كجماعة؛ والظروف المهددة للحياة المفروضة على الفلسطينيين في غزة من خلال الحرب والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية - مما يؤدي إلى الدمار الجسدي، وزيادة حالات الإجهاض العفوي وولادة وليد ميت - وقتل الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلحاق أضرار جسدية أو عقلية جسيمة بهم، هي انتهاكات بموجب القانون الدولي. وما برح المدنيون يقتلون بشكل جماعي وبصورة عشوائية وغير متناسبة في غزة، في حين واصل المستوطنون الاستعماريون الإسرائيليون وأفراد الجيش والأمن الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني مع الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين، بما في ذلك على استخدام العبارات اللغوية التي تجرِّد من الإنسانية وتحرض على العنف.

70 - وتؤدي الانتهاكاتُ المتعددة للقانون الدولي من قبل إسرائيل في حربها على غزة؛ ونظامُها للفصل العنصري القائم على الظلم في الضفة الغربية المحتلة، ضمن السياق الأوسع لاحتلالها المستمر منذ عقود مع ضمها الأرض الفلسطينية وأرض الجولان السوري؛ وتحديها المستمر لقرارات مجلس الأمن الملزمة وأوامر محكمة العدل الدولية الملزمة، إلى إضعاف النظام الدولي القائم على القواعد بصورة خطيرة. كما أن الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي للحد من وحشية الحرب وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، تتعرض للخطر بسبب انتهاكات إسرائيل وبسبب انعدام رغبة دول أخرى في إخضاع إسرائيل للمساءلة واستمرارها في تزويد إسرائيل بالدعم العسكري وغيره من أشكال الدعم.

عاشرا - التوصيات

71 - **ينبغي للجمعية العامة و/أو الدول الأعضاء أن تقوم على وجه السرعة بما يلي:**

(أ) تنفيذ التزاماتها تجاه الكافة، بما في ذلك ما يتعلق بمنع وحظر الإبادة الجماعية والتعذيب والعزل العنصري والفصل العنصري، والامتناع عن المساعدة أو التحريض على ارتكاب جميع انتهاكات القواعد الآمرة للقانون الدولي؛

(ب) الاستفادة من نفوذها لضمان توقف إسرائيل عن سياساتها وممارساتها التي تؤثر سلبا على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛

(ج) وقف جميع عمليات نقل الأسلحة الهجومية، بما في ذلك الأسلحة والمتفجرات والبنادق و/أو الذخيرة، إلى إسرائيل؛

(د) محاسبة المواطنين، بمن فيهم حاملو الجنسية الإسرائيلية المزدوجة، المتورطين في عنف المستوطنين أو الانتهاكات في غزة، على انتهاكات القانون الدولي؛

(هـ) إعادة النظر في سياسات التحويلات المالية التي تسمح للمنظمات الدينية والخيرية بتمويل الأنشطة في إسرائيل، التي تمكن من استدامة نظام الفصل العنصري؛

(و) دعم الأونروا سياسيا وماليا، بما في ذلك عن طريق زيادة التمويل من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

(ز) حماية حقوق الإنسان في الأنشطة الاقتصادية وضمان احترامها، بما في ذلك عن طريق تحديد توقعات واضحة لمؤسسات العمل التجاري من حيث السلوك المسؤول بما يتفق مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبذل العناية الواجبة المشددة عند دعم مؤسسات الأعمال؛

(ح) تحميل كيانات العمل التجاري المسؤولية الكاملة عن التواطؤ في انتهاكات القانون الدولي، سواء من خلال قيامها بتوريد الأسلحة، أو بتوفير المنتجات والخدمات الرقمية و/أو المشاركة في نقل وتيسير التكنولوجيات (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) أو الروابط مع سلاسل القيمة (بما في ذلك نظم صنع القرار القائمة على الخوارزميات) التي تمكّن مواصلة هجمات إسرائيل الجارية في غزة ونظامها للفصل العنصري الظالم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛

(ط) التنفيذ الكامل لفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 19 تموز/يوليه، عن طريق التقيد بالالتزامات القانونية التي حددتها المحكمة، والنظر في اتخاذ تدابير محددة أو تدابير أخرى مطلوبة لإنهاء وجود إسرائيل غير القانوني في الأراضي المحتلة؛

(ي) التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

72 - **ينبغي أن تقوم دولة إسرائيل على الفور بما يلي:**

(أ) العمل، بحسن نية، مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛

(ب) تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية الثلاثة باتخاذ تدابير تحفظية، الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس و 24 أيار/مايو، وهي أوامر ملزمة لإسرائيل؛

(ج) الاستعداد لإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن، على النحو الذي أوضحته مؤخرا محكمة العدل الدولية، وكذلك إنهاء احتلالها للجولان السوري، امتثالا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 497 (1981)؛

(د) الشروع في مراجعة فورية للإجراءات العسكرية وضمان عدم إصدار أوامر فعلية للجنود بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

(هـ) السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة والمحامين بالوصول غير المقيد إلى جميع المحتجزين الفلسطينيين حسب الاقتضاء؛

(و) الإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين تعسفا، بمن فيهم الأطفال؛

(ز) التحقيق في جميع مزاعم التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، من خلال عملية مستقلة وشفافة؛

(ح) وقف حملتها الرامية إلى تقويض الأونروا والنظام القائم على القواعد، بما في ذلك التوقف والعدول عن أي عملية لتصنيف الأونروا، أو أي وكالة تابعة للأمم المتحدة، كمنظمة "إرهابية"؛

(ط) السماح بإيفاد بعثات دولية لتقصي الحقائق إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة، وكذلك إلى الجولان السوري المحتل؛

(ي) التعاون الكامل مع الأمم المتحدة؛

(ك) تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقارير السابقة للجنة الخاصة.

73 - **بالإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة الخاصة بأن:**

(أ) تقوم الشركات العاملة مع إسرائيل التي تساعد، بأي شكل من الأشكال، في إدامة الوضع غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المستوطنات، بسحب استثماراتها من هذه العمليات، وتنفيذ سياسات بذل العناية الواجبة المشددة في مراعاة حقوق الإنسان تمشيا مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ والعمل على إنهاء أي أنشطة تجارية تساهم في الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية؛

(ب) يقوم المستثمرون بتنفيذ سياسات تتطلب بذل العناية الواجبة المشددة في مراعاة حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع وضمان ألا تؤدي استثماراتهم في إسرائيل إلى إطالة أمد احتلال الأرض الفلسطينية؛

(ج) تمتنع مؤسسات العمل التجاري عن تنفيذ سياسات انتقامية تقضي بفصل أو إسكات الموظفين الذين لا يوافقون على الأنشطة التجارية لمؤسسات العمل التجاري التي تشمل الجيش الإسرائيلي؛

(د) تقوم شركات وسائل التواصل الاجتماعي (بما في ذلك Meta و TikTok و X) بزيادة الشفافية بشأن طلبات الحكومات إزالة المحتوى الطوعي دون أوامر قضائية، وبذل العناية الواجبة الشاملة بشأن تأثير خوارزمياتها للإشراف على المحتوى والتوصيات به على حقوق الإنسان، ومواءمة سياساتها مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لحماية حرية التعبير مع منع التحريض على الكراهية والعنف من خلال ضمان عدم تصنيف الأفراد بشكل خاطئ على أنهم معادون للسامية بسبب رفضهم قتل المدنيين والهجمات على السكان المحميين والعاملين في المجال الإنساني.